

## قراءة عامة لجريمة التخريب الاقتصادي

د. عاصي إبراهيم العاصي  
كلية القانون/ قسم القانون

### المقدمة :

يعيش العالم اليوم تقدم تكنولوجي وعمراني كبير ومخيف في آن واحد، حيث الافتخار والتباهي بما توصل إليها العقل البشري من تقدم في مجالات الحياة كافة وهذا يعود إلى الخالق العظيم الذي وهب الإنسان علماً ليوظفه حتى وإن أخطأ الآخر بقصد أو غير قصد. وقد وصلت درجات الإقصاء إلى نهاية حياته، وهنا قد خرج العلم من خدمة الإنسانية إلى حقل الفعل السيئ المرفوض عند الأحكام السماوية والوضعية ، وبهذا أصبح هذا الفعل جريمة وعندما أصبح الأمر يطال ليس فقط أفراد ، بل تعدى ذلك ليشمل شعوب ، تطلب ذلك الوقوف كي تكون هناك روادع ذات إمكانيات تتمكن من إنهاء هكذا افعال شريرة تفتقر إلى الجوانب الانسانية.

فمن مجموع هذه الافعال الشريرة ظهر فعل العامل الاقتصادي كعنصر متشعب وفعال يمكن استخدامه بين فئة واخرى كسلاح لزعزعة الامن الوطني باساليب ووسائل متعددة تبدا بالتخريب الاقتصادي الذي يعتبر من الجرائم الخطرة بامن وسلامة الدولة من الداخل والخارج فهو يستهدف اضعاف الدولة والقيادة السياسية.

ويشتد التخريب الاقتصادي المعادي ضد البلد المستهدف في الاوقات غير الاعتيادية التي يمر بها وخاصة في اوقات الازمات الاقتصادية المحلية والعالمية والصراعات السياسية والقومية والدينية وفي حالة الحرب والازمات الطبيعية كالفيضانات والزلازل والآفات الزراعية وانتشار الامراض الفتاكة.

والتخريب الاقتصادي قد يتخذ أشكال متعددة منها تزيف العملة وتزويرها، جريمة التهريب والتجارة بالعملات الصعبة، وتخريب المؤسسات والمرافق المدنية والعسكرية الصناعية والاقتصادية والزراعية، وهو يشكل خطورة عندما يقع من دول وشركات متعددة الجنسيات بحيث تجعل اقتصاد الدولة المستهدفة للتخريب تابعة لإقتصاد دولة غنية صناعية.

وقد نال بحث التخريب الاقتصادي اهتماماً بالغاً من قبل الدولة والباحثين فسنت القوانين لمكافحة التخريب الاقتصادي، ومن يعبث بأقتصاد البلد.

وقد تعددت اهتمامات المختصين بالجوانب الاقتصادية في هذا الميدان فمنهم من اهتم بالجوانب ذات العلاقة بالتخريب فتناول اثر الشركات المتعددة الجنسية في التخريب الاقتصادي وآخرين بحثوا الجوانب القانونية في اطار الجريمة الاقتصادية، بيد ان الاحاطة الشمولية بموضوع التخريب الاقتصادي مازال حتى الآن تحتاج الى دراسات لكي تتكامل الخطوط الرئيسية لبحثه، وبالنظر للظروف الاقتصادية التي يمر بها قطرنا الحبيب وخاصة بعد الاحتلال الغاشم لبلدنا العراق وانهار البنية التحتية له من مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقد سلطت الضوء على هذا الموضوع الحساس من جوانب عديدة ومهمة عسى من خلالها تلفت أنظار الدولة بسن وتشجيع القوانين واعداد الدراسات لمكافحة جريمة التخريب الاقتصادي.

### أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في العملية التشخيصية للأساليب والوسائل المتعددة في التوظيف الغير قانوني وأخلاقي لحقل الاقتصاد ضد الشعوب، والتي تنشط في الظروف غير الاعتيادية التي تتعرض لها الدول وخاصة منها لا الحصر..، الأزمات الاقتصادية، الصراعات السياسية (الدينية والعرقية) ، الكوارث الطبيعية ( الفيضانات، الزلازل، الوباء، الأفات الزراعية)، وأخيراً الحروب.

### مشكلة البحث:

من خلال المراجعة النظرية لمشكلة البحث الرئيسية والتي تركزت في مصادر التخريب الإقتصادي المحلي والدولي، والقوانين التي سُنّت لتحجيمه ومكافحته على مستوى الافراد والمنظمات أو الشركات والدول، وعليه نشأت هناك مجموعة من التساؤلات وهي :-

- ماهو مفهوم التخريب؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين التخريب والاقتصاد؟
- ماهو أثر البعد الاقتصادي على قوة الدولة؟
- ماهي علاقة الصراعات السياسية بالتخريب الاقتصادي؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين تحقيق المصالح والتخريب الاقتصادي؟
- هل هناك تقارب في وجهات النظر الدولية في المعالجة والمكافحة لمصادرالتخريب الاقتصادي؟
- ماهو موقف الرأي العام والقانون في المنظمات والشركات والدول ذات العلاقة بجريمة التخريب الاقتصادي؟

- ماهي أهمية القوانين والاتفاقيات والتشريعات الدولية في مكافحة جريمة التخريب الاقتصادي؟

### هدف البحث :

من أجل الامعان في مشكلة البحث لابد من التوظيف الامثل بالسعي لبلوغ الاهداف الآتية :-

توجيه أنظار القيادات الادارية للدول ومنها المؤسسات القضائية المعنية بهذا المجال، كذلك هيئات المنظمات الاقليمية والدولية التي تهتم بحقوق الانسان، ومصالح الدول . وأخيراً لتسليط الضوء أمام أنظار الزملاء الباحثين في هكذا بحوث.

### فرضية البحث :

يؤسس الباحث فرضيته التي مفادها : ان مصادر التخريب الاقتصادي ( الداخلية والخارجية) أفراد أو منظمات شركات أو دول الفاعلة او المحمولة أو المحركة لادوات التخريب الاقتصادي، بشكل مباشر أو غير مباشر، تعد هي الجاني للجريمة وفق القانون والشرائع، وللبهنة على هذه الفرضية تطرح التساؤلات الآتية :-

- ماذا تفسر تبني هذه المسميات الانفة الذكر للوسائل التقليدية والمتقدمة في توظيف حقل الاقتصاد ضد الانسان والدولة ، وقد وصل هذا التوظيف إلى أقصى درجاته وصولاً إلى الشروع بالقتل ، وفي حالات اخرى الابادة الجماعية.

- كيف يتم العمل على التنسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية للدولة في مكافحة جريمة التخريب الاقتصادي ، وكذلك هيئات المنظمات الدولية ، وفق آلية المقاطعة والعقاب في مواد القانون والشرائع، وفرض الغرامات على الدول الجانية لتعويض مآصبات الدول المجني عليها من ضرر في جميع أشكاله.

وللاجابة على هذه التساؤلات سيتبنى الباحث المنهجين العلميين الآتيين:-

أولاً :- المنهج العلمي التجريبي في جمع المعلومات وعرضها والتي لها علاقة بجريمة التخريب الاقتصادي الذي يعتمد المنهج العلمي الموضوعية والواقعية وليست قيمية.

ثانياً :- المناهج التحليلية التي تبلور منهج صنع القرار في عملية التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة الواحدة ذات العلاقة في التصدي للجريمة وبين الدولة وهيئة الامم المتحدة في إطار العلاقات الدولية.

وقد تناولت هيكلية البحث بعد المقدمة ما يأتي :-

أولاً :- الاطار المفاهيمي للجريمة الاقتصادية من حيث التعريف والنشأة والتطور .

**ثانياً :-** المصادر المتمثلة بالجهات الداعمة والمنفذة للجريمة والتي قسمت إلى مصادر خارجية والمتمثلة بالدول والشركات، والمصادر الداخلية التي شملت النقابات والمنظمات والأحزاب، وكذلك الأفراد والجماعات .

**ثالثاً :-** الجهود الداعمة لمكافحة الجريمة الاقتصادية على المستوى المحلي والأقليمي والدولي.

وأخيراً الخاتمة التي تضمنت المقترحات التي يرى فيها الباحث المعالجات على المستوى المحلي والدولي والمفيد الاطلاع عليها والاستفادة منها في المواجهة والعقاب للادوات المنفذة والداعمة للجريمة.

## لمبحث الأول الإطار المفاهيمي لجريمة التخريب

سيتم تناول الإطار المفاهيمي لجريمة التخريب الاقتصادي في ثلاثة مطالب وهي:-

- ١- تعريف التخريب الاقتصادي.
- ٢- المنشأ والتطور لجريمة التخريب الاقتصادي.
- ٣- التخريب الاقتصادي في نصوص بعض القوانين الجزائية العراقية.

### المطلب الأول

#### تعريف التخريب الاقتصادي

في إطار تعريف التخريب الاقتصادي يمكن إستعراض ما يقصد به في اللغة وفي الادبيات السياسية والاقتصادية والجنائية، فقد ورد في لسان العرب لأبن منظور ان المقصود من التخريب في اللغة هو الهدم ، والمراد به ما يخربه الملوك من العمران وتعمره من الخراب شهوة لا إصلاحاً<sup>(١)</sup> وقد ورد لفظ التخريب في القرآن الكريم في قوله تعالى "يخربون بيوتهم"<sup>(٢)</sup>، كذلك وردت بمعنى سارق الإبل ( الخارب)<sup>(٣)</sup> وفي أوربا حديثاً وفي إنكلترا بالذات ظهر هذا المصطلح يعني (الحذاء الخشبي) وهو رمز للثورة من جانب عمال الزراعة في القرنين الثامن والتاسع عشر، كما ظهر هذا المصطلح عام ١٩١٠ في فرنسا في أيام إضراب عمال

سكك الحديد، حيث كانوا يزيلون هذه القضبان الخشبية للحيلولة دون سير القطارات عليها. وقد تطور هذا المفهوم كثيراً ليأخذ بعداً أشمل ومعنى أكثر دقة في التعبير عن هذا الفعل الذي يرى فيه الدكتور مأمون محمد سلامة أنه " فعل من شأنه إفساد المال أو الشيء كلياً أو جزئياً بحيث يؤثر في فاعليته لتحقيق الغرض منه" <sup>(٤)</sup> ويعرفه الدكتور رمسيس بهنام بأنه " الاتلاف العشوائي الذي لا يستهدف شيئاً معيناً بذاته" <sup>(٥)</sup> ، كما يشير الدكتور معوض عبد التواب إلى أن "التخريب كل ما من شأنه تعطيل الاستفادة بالشيء" <sup>(٦)</sup> ويعرف التخريب بأنه " الدمار الكلي أو الجزئي، " أي الدمار الذي يصيب الأملاك العامة كلياً أو جزئياً أو يؤدي إلى تعطيل استعمال تلك الأملاك كلياً أو جزئياً" <sup>(٧)</sup>، وعرفته المادة (٦٨) من القانون الجنائي السوفيتي " أنه الهدم أو الأضرار عن طريق التفجير أو الحرق أو بالطرق الأخرى للمؤسسات والمباني ، وطرق المواصلات ووسائل الأتصالات أو غيرها من ممتلكات الدولة او الممتلكات العامة وارتكاب التسمم الجماعي أو نشر الأمراض المعدية والابوئة لغرض إضعاف الدولة السوفيتية " <sup>(٨)</sup> .

أما المشرع العراقي فلم يعرف مفهوم التخريب الإقتصادي في قانون العقوبات العراقي والقوانين الإقتصادية الأخرى التي تحمي إقتصاد الدولة بصورة عامة بيد أن المادتين (١٦٣) و(١٩٧) من قانون العقوبات العراقي وردتا في إطار التخريب الإقتصادي فتحدثت الأولى عن الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي على كل من خرب أو أتلف أو عطل عمداً أحد المواقع أو القواعد والمنشآت العسكرية.... الخ.

وإن المادة الثانية (١٩٧) جاءت ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي وتحدثت عن كل من خرب أو هدم أو أتلف أو أضر أضراراً بليغة عمداً مباني أو أملاك عامة أو مخصصة للدوائر أو المصالح الحكومية أو المؤسسات أو المرافق العامة أو للجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام أو منشآت النفط أو غيرها من منشآت الدولة الصناعية أو محطات القوة الكهربائية والمائية أو وسائل المواصلات أو الجسور أو السدود أو مجاري المياه العامة أو الأماكن المعدة للاجتماعات العامة أو لإرتياد الجمهور أو لأي مال عام له أهمية كبرى في الإقتصاد الوطني بقصد قلب نظام الحكم المقرر بالدستور.

لذا فإن تعريف التخريب يجب ان يكون في ضوء تعريف الجريمة الاقتصادية على وفق اتجاه المشرع العراقي في قانون إصلاح النظام القانوني بكونها " الانتهاكات التي تمس الملكية العامة والملكية التعاونية ووسائل الإنتاج وتنظيم الانتاج الصناعي والزراعي وقواعد

توزيع الخدمات والسلع وسوء إستعمال الصلاحيات الممنوحة أو حرفها بشكل يؤدي إلى الأضرار بالاقتصاد الوطني ويحقق منفعة شخصية غير مشروعة" (٩) .

والتخريب من وجهة نظرة سياسية على النحو الذي يصفه معجم مصطلحات القانون الدولي هو قلب النظام القانوني والسياسي والاجتماعي لدولة ما من خلال قيام دولة بذلك أو بثها الايديولوجي بين القوى السياسية للدولة التي تجري فيها هذه الاعمال أو عن طريق إسنادها للقوى التي تبنت ايدلوجيتها للأستيلاء على السلطة أو البقاء عليها في قبضتهم ويتحقق التخريب تدريجياً عن طريق أعمال مستمرة لا يظهر واحدها ذات طبيعة تدخلية للتأثير الطفيف والمباشر على الافراد ، وكذلك مجموعها يشكل تدخلا على المدى البعيد" (١٠) .

ونبني على ذلك القول بأن التخريب هو عبارة عن وصف عام لجميع الافعال التي تطل المال العام وخطط التنمية ، بمعنى ان التخريب يتمثل بكل جريمة اقتصادية بما يترتب عليه ان كل جريمة إقتصادية هي صورة للتخريب الاقتصادي. وقد يصح القول بأن لفظ التخريب الاقتصادي هو وصف عام يسري على كل جريمة إقتصادية وإن لم يستعمل المشرع في التعبير عنها كلمة تخريب وهو ما يكون ابتداءً من قلع شجرة قائمة على رصيف شارع الى اساءة الصنع أو الاصلاح وإساءة التخطيط الاقتصادي عمداً وإستعمال المتفجرات في الهدم والأتلاف كالصيد بالمبيدات وتعطيل المصانع أو طرق المواصلات أوأنابيب النفط أو منشآته وإحداث أضرار بليغة في محطات القوة الكهربائية والمائية والجسور والسدود أو مجاري المياه العامة وكل ذلك جرائم بالغة الخطورة في مجال التخريب الاقتصادي .

وهكذا يبدو أن عبارة " جريمة التخريب الاقتصادي " عبارة واسعة تطوي جميع الجرائم الاقتصادية أينما وردت في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الخاصة وخطط التنمية ، ولما كان الامر كذلك فمن الصعب على أي باحث أن يتطرق الى التفاصيل بحيث يقف على كل نموذج للتخريب، الامر الذي يفرض تسيير البحث وفق سياق عام. (١١)

## المطلب الثاني المنشأ والتطور

لقد مر التخريب الاقتصادي فعلاً، بتطورات متلاحقة منذ بدايات نشوء التجمعات الإنسانية، ولذلك إحتلت الأفعال التي تدخل في هذا الوصف مرتبة متقدمة من الأهمية في إهتمامات الأباطوريات والدول التي حكمت في حقب تاريخية عديدة ، ففي العصر البابلي تضمنت شريعة حمورابي وبالتحديد في الفصل الخامس تجريماً للعديد من الأفعال التي تمس كيان الدول وملكيته<sup>(١٢)</sup> وقد اهتم القانون المصري القديم بتجريم الكثير من الأفعال فكان تشريع ( حور محب) الصادر عام ١٣٣٠ قبل الميلاد من اهم التشريعات الجنائية الاقتصادية التي تضمنت جرائم اقتصادية<sup>(١٣)</sup> .

أما القانون الروماني الصادر سنة ٥٠ ق.م والمعروف بقانون الاالواح الأتتى عشر فقد تناول التخريب الاقتصادي ضمن الجرائم العامة كذلك قانون (أكوليا) الصادر عام ٢٨٧ ق . م حيث شهد هذين القانونين تطورات كبيرة تجسدت في إتساع نطاق تجريم الأفعال الماسة بكيان الدولة الاقتصادي أو بعلاقة الأفراد بعضهم ببعض أو بعلاقتهم مع الدولة.<sup>(١٤)</sup>

وقد إنفرد العصر الاسلامي بميزة مهمة وهي جعل الالتزام بالحقوق وعدم التجاوز عليها ، وبذلك جاءت التشريعات متضمنة أنماطاً متعددة من العقوبات لجرائم السرقة والغش في المحاصيل على الرغم من قوة الوازع الديني لدى السلف الصالح وينسحب الحال على فكرة الخلافة الراشدة ، صحيح أن هذه التطبيقات لم تكن كثيرة ولكنها تدل على وجود الانحراف في السلوك الاقتصادي على الرغم قرب الناس من عهد النبوة.<sup>(١٥)</sup>

وفي فترة التسلط البويهي المظلمة تمثل التخريب الاقتصادي في مجال الزراعة من خلال منح كبار القواد والجند ورؤساء العوائل من الديلم سلطات واسعة في حيازة الأرض والحكم، الأمر الذي أدى إلى ظهور طبقة كبيرة من الأقطاع العسكري ، أسهمت في هدم الأسس والقواعد التي إتبعها الدولة الاسلامية في توزيع ملكية الارض<sup>(١٦)</sup> .

وفي القرن الرابع الهجري يتمثل التخريب الاقتصادي بحركة قرامطة البحرين ، فقد كانت هي الأخرى تعمل لضغط البادية على العراق فنهبوا الكوفة والبصرة وسببوا الكثير من الخراب للسواد حتى وصلوا إلى الأنبار، ولم يكن التخريب مقتصرأ على البدو في ذلك القرن ، بل أن القبائل الكردية في التلال والجبال في منطقة الشمال الشرقي كانت تنقض على

سكان السهول ، ومع ان جماعات كردية صغيرة استقرت في السهول ، الا ان عامة الكرد بقوا في الجبال ويهاجمون الجزيرة باستمرار.<sup>(١٧)</sup>

وفي القرن الثالث عشر تمثل التخريب الاقتصادي بالدمار الشامل من الجيش المغولي بقيادة جنكيز خان فشمّل التخريب مدينة كراكوف وكازان وكيف وسمرقند ودلهي وصولاً الى بغداد وحلب، وفي كل مكان اخر هدمت المباني وخربت الجوامع واحرقت المكتبات وحطمت قنوات الري وقطعت الأشجار ودمرت المحاصيل.<sup>(١٨)</sup>

وفي العصر الحديث فإنّ الصراع السياسي بين الدول وضع أيضاً سلاح التخريب الاقتصادي في موقع مهم ضمن اسلحة المواجهة وإتسع نطاق إستخدامه ليأخذ أشكالاً كثيرة ، فقد برزت في الدول الرأسمالية أشكال من المؤسسات الاقتصادية مثل الكارتلات والترستات والشركات المتعددة الجنسية وغيرها لأقتسام التجارة الدولية ومنح القروض وإقتسام السوق ومنافسة الشركات الصغيرة والأضرار بالمصالح الاقتصادية للدول الأخرى والتي قد تصل لحد إعلان الحرب<sup>(١٩)</sup>.

وفي أثناء الحرب الاهلية الاسبانية ( في اوائل الثلاثينيات ) إتسع مفهوم التخريب ليشمل ما يسمى ب( الطابور الخامس) وهو تعبير يستخدم لوصف الأشخاص الذين يتعاملون مع العدو ويقومون بأعمال من شأنها إضعاف قدرة الدولة الانتاجية ، والتقليل من استقرارها السياسي في الداخل وبهذا دخل مصطلح التخريب ميدان الحرب السرية بين الدول وأصبح اداةً من أدواتها الفعالة<sup>(٢٠)</sup>.

واثناء الحرب العالمية الثانية تطور مفهوم التخريب ليأخذ طابعاً عسكرياً عن طريق ضباط فنيين متخصصين في شؤون التخريب كما عدّ من قبيل أعمال التخريب الاقتصادي لجوء الدول الامبريالية إلى إغراء الكفاءات الفنية في دول الكتلة الشرقية ودول العالم الثالث وبصورة خاصة الوطن العربي<sup>(٢١)</sup>.

وقد يأخذ التخريب الاقتصادي شكلاً آخر يسمى ب( الضغط الاقتصادي) تمارسه الدول الكبرى فيما بينها أو دولة كبرى تجاه دولة صغرى وخاصة عندما تعتمد هذه الدولة الصغرى في صادراتها أو وارداتها على الدولة الاولى<sup>(٢٢)</sup>.

في ضوء ماتقدم فإنّ التخريب بالمعنى العام أصبح اليوم يأخذ معنى تدمير مدبّر للملكية وتعطيل دورها بقصد تدمير مجهود الأمة الاقتصادية او الدفاعية بهدف إضعاف الحكومة و الشعب .



## الفرع الثالث جريمة التخريب الاقتصادي في نصوص بعض القوانين الجزائية العراقية

مع اتساع حركة النشاط الاقتصادي برزت الحاجة الى تعدد وتنوع القوانين التي تشكل مجموعها الاطار القانوني الذي يحكم العلاقات بين المصالح ويضمن الانسيابية لتلك الحركة في مواجهة كل الافعال التي يمكن ان تؤدي الى تعطلها او ايقافها، وهنا من المفيد تسليط الضوء ولو يشكل مركز على بعض القوانين، وفيما يلي عرضاً مكثفاً لاهم القوانين الاقتصادية السائدة.

- ١- الإضرار بمركز العراق الاقتصادي (م ١٦٤ قانون العقوبات العراقي) رقم ٩٦٩/١١١.
- ٢- تصدير بضاعة او منتج او أي مال آخر الى بلد معادي او القيام باستيراد ذلك منه ومباشرة العمل التجاري مع رعايا بلد اجنبي (م ١٧٢ ع ، ع).
- ٣- الاخلال في زمن الحرب بتنفيذ كل او بعض الالتزامات التي يفرضها عقد مقاوله اوتجهيز اوالالتزام او اشغال عامة ثم الارتباط مع الحكومة او احد المؤسسات العامة ذات النفع العام لحاجة القوات المسلحة او الحاجات الضرورية للمدنيين (م ١٧٤ ع ع).
- ٤- إذاعة أخبار اوبيانات كاذبة او ملفقة مغرضة في الخارج حول الاوضاع الداخلية للدولة من شأنها اضعاف الثقة المالية للدولة (م ١٨٠ ع.ع).
- ٥- ان قانون تنظيم التجارة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ رسم تنظيم سياسة العراق التجارية ضمن اطار خطة التنمية القومية بما يكفل حماية وتطوير الاقتصاد القومي وذلك بمنع الاحتكار والتلاعب بأسعار السلع ووضع التجارة الخارجية تحت سيطرة الدولة والاشراف على التجارة الداخلية وجعل دور القطاعين المختلط والخاص ومكماً ومنسجماً مع متطلبات التنمية الاقتصادية وقد تضمن عدداً من الجرائم الاقتصادية للحد من عملية التخريب الاقتصادي، فقد تحدث في المادة (١١) الفقرة (٤) حول اخفاء او اتلاف او تخريب او تعطيل او احداث ضرر بالغ بوسائل الانتاج او السلع او الخدمات المقررة ووضع اليد عليها او جعلها غير صالحة للاستعمال (م ٤/١١) ويعاقب على هذه الجريمة بالسجن او المؤبد او المؤقت لمدة لاتقل عن خمسة عشر سنة وبغرامة لاتزيد عن خمسة الاف دينار ولاتقل عن الف دينار اذا ارتكبت

- الجريمة عمداً ونجم عنها تخريب في الاقتصاد القومي وضرر بالغ بالمصلحة العامة (م ١١).
- ٦- وفي مجال التنظيم الزراعي فان قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ حمى الانتاج الزراعي من التخريب الاقتصادي معاقب على عدم العناية بالارض على شكل يؤدي الى نقص كفاءتها الانتاجية عمداً او اهمالاً (م ٢/١٤٦) او تعمد اضعاف الكفاءة الانتاجية (م ١/٤٧) او الانقطاع دون عذر عن زراعة الارض بدون عذر قانوني (م ٢/٤٧).
- ٧- كما ان قانون الري رقم (٦) لسنة (١٩٦٢) المعدل فقد عاقب في (م ١٥) منه كل تخريب او تغيير عمل من اعمال الري يحدث ضرراً في الانفس والاموال (م ١٥) والاضرار في اعمال الري والتغيير فيها (م ٢/٢٦) او افساد المياه بحيث تكون غير صالحة لما هو مقرر.
- ٨- وان قانون الغابات رقم (٧٥) لسنة (١٩٥٥) قد تضمن هذا القانون عدداً من الجرائم التي تؤدي الى التخريب الاقتصادي اهمها التسبب باهمال او تقصير بأشعال نار في غابة (م ٦/٩) او الامتناع عن تقديم المساعدة في اطفاء حريق شب في غابة او قطع الاشجار.
- ٩- وفي قانون تنظيم وزراعة انتاج القطن رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٥ نظم هذا القانون زراعة وتحصين القطن واماكن زراعته وحدد العقوبة في حالة عدم تطبيق التعليمات الخاصة به.
- ١٠- كما ان قانون تنظيم صيد واستغلال الاحياء المائية رقم (٤٨) لسنة (١٩٧٦) نظم الصيد في الانهر والخليج وعين اوقات لصيد الحيوانات المائية.
- ١١- ونظراً لاهمية حماية الطيور البرية فقد سن القانون رقم (٢١) لسنة (١٩٧٩) للمحافظة على هذه الثروة في البلاد.
- ١٢- نظراً لاهمية المراعي الطبيعية للحيوانات ولاغراض اخرى فقد شرع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ لغرض المحافظة عليها.
- ١٣- بغية المحافظة على المنتجات النباتية الداخلة والخارجة من العراق فان قانون الحجر الزراعي رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ انظم ذلك.

- ١٤- ان الرز يعتبر مادة غذائية مهمة في العراق فقد خصصت الدولة مناطق معينة لزراعته لانه يحتاج الى مياه وتربة خاصة وان قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ انظم ذلك
- ١٥- الغنم والبقر والمعزوالأبل والجاموس..الخ من الثروة الحيوانية المهمة في البلاد لذا فان الاسراف في ذبحها في الاوقات غير مخصصة وبدون اشراف صحي يعتبر عملية تخريب وان قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ نظم ذلك.
- ١٦- العراق بلد غني بالأثار ونوادرها والمخطوطات لذا فان تهريبها واتلافها يضر بالبلد لذا شرع قانون الاثار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٥ الذي نظم ذلك.
- ١٧- ان تداول المواد الزراعية من أسمدة الى مبيدات نباتية وللحشرات الضارة بالنبات يجب ان يكون طبقاً لقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠.
- ١٨- نظم قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٨ الاسس لرقابة ادخار اواخراج وتداول الذهب والفضة والمعادن الثمينة باعتباره ثروة مهمة للبلد.
- ١٩- نظم قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ أستيراد المواد الصناعية الزراعية والغذائية وتصديرها أو انتاجها وفقاً للمواصفات العالمية.
- ٢٠- ان استيراد النبات الى العراق وضعت له ضوابط خوفاً من انتشار الامراض النباتية والزراعية داخل العراق بموجب قانون استيراد النبات رقم ١٧ لسنة ١٩٦١.
- ٢١- لغرض السيطرة على الوسطاء في تنظيم التجارة وخوفاً من التلاعب بالامور التجارية فقد نظم قانون الوكالات رقم ١٦ لسنة ١٩٩٤ ذلك.
- ٢٢- ان تهريب البضائع الاجنبية والوطنية من والى العراق بشكل خطورة على التخريب الاقتصادي لذا فان قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ وضع اسس دخول وخروج البضائع.
- ٢٣- ان قانون البنك المركزي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ وقانون التمويل الخارجي رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ نظم كيفية ادخار واخراج العملة الوطنية والذهب والفضة والمعادن الثمينة لان التلاعب بها يؤدي الى التخريب الاقتصادي.
- ٢٤- ان انتشار المخدرات داخل أي بلد يؤدي الى تدهور البلاد من الناحية الاجتماعية والخلفية الامر الذي يؤدي الى تعطيل الطاقة البشرية ونقشي المخدرات في المجتمع يدهور الحالة الاقتصادية وبالنتيجة تكون الحصيلة التخريب الاقتصادي للبلد المستهدف هذا مانص عليه قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥.

٢٥- العراق غني بمعادنه لذا فان قانون تنظيم الاستثمار المعدني رقم ٩١ لسنة ١٩٨٨ نظم ذلك.

إن الهدف الاساسي من عرض هذه القوانين في البحث تعطي صوة لقارىء عن مدى اهتمام الدولة بالمحافظة على الثروة الاقتصادية سواء كانت زاعية او صناعية او طبيعية او حيوانية وان هذه النصوص وضعت من قبل الدولة للمحافظة على الاقتصاد القومي.

## المبحث الثاني الجهات الداعمة والمنفذة لجريمة التخريب الاقتصادي

نتناول في هذا المبحث نقطتين مهمتين هما المصادر الخارجية والمصادر الداخلية ، وعليه فإننا نقسم المبحث إلى مطلبين

### المطلب الأول المصادر الخارجية

يقصد بالمصادر الخارجية لجريمة التخريب الاقتصادي، هي تلك القوى التي تعمل من خارج الحدود ، بهدف إضعاف البيئة الداخلية لدولة ما عن طريق زعزعة الأمن الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى إسقاط النظام السياسي، خدمة لمصالح هذه القوى. وتقسم هذه المصادر إلى :-  
أولاً الدول :

يحرص العديد من الدول ولاسيما المؤثرة في السياسة الدولية على العمل مباشرة في مواجهة البلدان التي تتناقض معها في المنهج السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو التي تمثل خطراً أو تحدياً لها في خريطة توزيع المصالح الدولية، والتاريخ السياسي بذكر كثيراً من الأحداث التي عكست صيغة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول وتغيير أنظمة الحكم وإغتيال قادة وغير ذلك على نحو، رتب أثراً واضحاً ولاحقاً في السياسة أو الاقتصاد، سواء عبر الوسيلة المستخدمة في إحداث تلك التغييرات أو في تحقيق الغاية من تلك الاحداث .  
ومن المعلوم أن القانون الدولي يحرم بصورة عامة جريمة التخريب الاقتصادي كونها شكلاً من أشكال التدخل في شؤون الدول الاخرى، وينطلق هذا التحريم من ميثاق الامم المتحدة الذي يحرم على المنظمة الدولية نفسها وعلى أعضائها وعلى الدول الاخرى التدخل في(الشؤون التي تكون من صلاحيات السلطات الداخلية لدولة ما)<sup>(٢٣)</sup>.

وتأسيساً على ذلك اصدرت الامم المتحدة إعلانات ومواثيق تؤكد حق الدول في السيادة على مصادرها وإنتهاج سبل تنميتها من دون تدخل أجنبي سواء اتخذ صورة غزو أم تخريب بقصد إضعاف الدولة المعنية تمهيداً لإخضاعها للهيمنة الأجنبية، ومنها إعلان السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، ويمنع التخريب أو الاضرار بمصالح الدول النامية تحت غطاء ( التعاون الدولي) في ميدان التنمية الاقتصادية سواء جرى ذلك على صورة إستثمارات ورساميل عامة أو خاصة أم تبادل سلع أو خدمات أم مساعدات تقنية أو تبادل معلومات علمية ويوجب الإعلان أن يكون هذا التعاون مشجعاً للتنمية الوطنية المستغلة لهذه الدول. وأن يقوم على أساس إحترام سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية<sup>(٢٤)</sup>.

وكذلك أصدرت الجمعية العامة اعلاناً لتحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ومنع الدول من التخريب الاقتصادي للدول الاخرى او من أي نوع من التهديد الموجه الى شخصية الدول او مقاومتها السياسية او الاقتصادية او الثقافية<sup>(٢٥)</sup>، ويساوي هذا الاعلان في ديباجته بين ( التدخل المباشر والتخريب وجميع اشكال التدخل غير المباشر) من حيث كونها افعالاً تنتهك ميثاق الامم المتحدة، كما يحرم على أي دولة ان تستخدم الاجراءات الاقتصادية او السياسية او أي نمط آخر من الاجراءات اوان تشجع على استخدامها لارغام دولة اخرى بقصد الحصول منها على تنازلات تمس حقوقها بالسيادة ضماناً لمنافع أياً كان نوعها ثم ينص على أنه لا يحق لأية دولة ( ان تنظم أنشطة تخريبية أو إرهابية أو مسلحة موجهة لأسقاط نظام الحكم في دولة أخرى بالعنف أو تساعدها أو تثيرها أو تمولها أو تحرضها أو أن تتدخل في الصراع الاهلي في دولة أخرى<sup>(٢٦)</sup>).

ولقد عرفت الجمعية العامة في ٢٤ كانون الاول ١٩٩٧ في قرار خاص لها العدوان وجعلته ( جريمة ضد السلم الدولي) وربت عليه ( مسؤولية دولية) وأسقطت كل مسوغاته السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. وإذا كان التخريب الاقتصادي بهذا المعنى فعلاً عدوانياً فهو يؤلف جريمة دولية تترتب عليها مسؤولية دولية (٢٧) وفي هذا الاطار اصدرت محكمة العدل الدولية قرارها الشهير في ٢٧ حزيران ١٩٨٦ في الدعوى التي اقامتها (نيكاراغوا) على الولايات المتحدة امامها في ٩ نيسان ١٩٨٤ متهمه إياها بارتكاب عدة أعمال تخريبية ضدها منذ ان تسلم ( الساند ينستيون) السلطة عام ١٩٧٩ كان منها زرع ألغام في المياه الداخلية والإقليمية لجمهورية نيكاراغوا وفي موانئها ، وقيام مرتزقة وكالة المخابرات المركزية بهجمات على صهاريج النفط وأنابيبه فيها والمؤسسات النفطية الأخرى، وكانت لهذه الاعمال آثار سيئة على اقتصاد نيكاراغوا وعلاقاتها التجارية، إذ إمتنعت السفن

الأجنبية من الوصول الى موانئها واضطربت الحياة المعيشية فيها، ثم أعلنت الولايات المتحدة حظراً تجارياً عاماً على نيكاراغوا .

لقد عدت المحكمة هذه الأعمال خرقاً لأحكام القانون الدولي التي تحرم استخدام القوة ضد دولة اخرى من دون مسوغ، كما تحرم التدخل في شؤون الدولة الداخلية وانتهاك سيادتها، وقضت بان توقف الولايات المتحدة فوراً عن هذه الاعمال ، وبأن تعوض نيكاراغوا عما اصابها من اضرار جراءها ، وبذلك أدان القضاء الدولي اعمال التخريب الاقتصادي بوصفها شكلاً من اشكال العدوان والتدخل في شؤون الدول وانتهاك السيادة الوطنية<sup>(٢٨)</sup> .

ولكن الولايات المتحدة الامريكية التي تفقد هذه الأعمال التخريبية في العالم لم تتوقف بعد تلك الأدانة عن أعمال العدوان والتخريب الاقتصادي وانما إستمرت من دون إكتراث للموقف الدولي من هذه النزعة العدوانية، والتاريخ السياسي الحديث للعالم يزرخ بالتدخلات العدوانية السافرة في الشؤون الداخلية لعدد كبير من دول العالم ويتضح ذلك منذ تهيئتها لعملية الأطاحة برئيس وزراء إيران الدكتور (مصدق) في عام ١٩٥٣ وموقفها وراء التظاهرات والأضطرابات التي مهدت بها لذلك والتي حصلت نتيجة على نسبة عالية وصلت إلى ٤٠% من الكونسرتيوم النفطي الذي سيطر على عمليات انتاج وتسويق النفط الأيراني والى إعفاء مصدق من منصبه وإحلال الجنرال ( زاهدي) محله وهو شخص موالي لأمريكا وعلى صلة وطيدة بمحطة الوكالة المركزية للمخابرات الامريكية في طهران<sup>(٢٩)</sup> وفي عام ١٩٥٤ أنشأت الوكالة قواعد خاصة في نيكاراغوا وهندوراس لغزو غواتيمالا .

وفي عام ١٩٥٦ تعرضت مصر الى اعتداء من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي منعت تصدير القمح الى مصر ولجؤها الى تهديد حلفائها في أوروبا بقطع المعونة المقدمة إليهم بموجب مشروع مارشال في حالة قيامهم بتصدير البضائع المذكورة الى مصر<sup>(٣٠)</sup> من أجل تحجيم تجارة مصر الخارجية وعرقلة النمو في إقتصادها القومي من خلال وقف صادراتها من القطن الذي كان يشكل العمود الفقري للصادرات المصرية التي تصل الى اسواق الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، مما دفع هذه الدول الى منع البنوك المحلية التي تعدُّ انذاك فروعاً لمراكز لها في الخارج من تحويل إنتاج القطن المصري، ورافق كل ذلك حملات دعائية ضد مصر كان موضوعها رهن مصر لانتاجها من القطن مقابل صفقات الاسلحة التي تشتريها وإغراق الأسواق العالمية بالقطن المماثل لأقطنها وبأسعار منخفضة، الأمر الذي ساعد على توسيع السودان في إنتاج القطن (طويل التيلة)

وعرضه في أسواق التصدير بأسعار رخيصة، مما خفض صادرات القطن المصري وبنسب كبيرة جداً خلال الأعوام ١٩٥٦-١٩٥٨.

وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية عملت بريطانيا على وقف مد مصر بالعملة المصرية المطبوعة في شركاتها ، وتسريب أسرار طباعتها لتسهيل عملية التزييف مما دفع إسرائيل الى طبع كميات كبيرة منها كان بإمكانها إغراق مصر بالعملة المزيفة<sup>(٣١)</sup>.

وفي عام ١٩٥٨ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة جماعة مسلحة للاطاحة بنظام الرئيس الاندونوسي سوكارنو على اثر تأميم حكومته لمصافي الزيت الأجنبية التي تسيطر على جزء كبير منها رؤوس أموال امريكية وبريطانية ، وذلك عن طريق إرسال الاسلحة والمعدات العسكرية والمساندة الجوية التي ساهمت في مهمات قصف طائرات ٢٦- B التي يقودها طيارون مستأجرون من الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية وقد استطاعت الحكومة الأندونيسية من إلقاء القبض على طيار أمريكي هو (الان بوب) على الرغم من ذلك انكر الرئيس (أيزنهاور) أي تدخل للولايات المتحدة في الحرب الأهلية الاندونوسية وان لايد للحكومة الأمريكية في هذه المسألة، علماً بأن (الان بوب) كان طياراً في سلاح الجو الأمريكي أثناء الحرب الكورية، وقد إعترف بأنه قد ساهم في العمليات العسكرية ضد حكومة سوكارنو وسقوط طائرته فوق الأراضي الاندونوسية في ١٨/مايس/١٩٥٨ وإعترف في المحكمة بأنه كان يتقاضى مبلغ قدره (٢٠٠) دولار عن كل مهمة ينفذها، وقد صدر حكم الاعدام عليه في كانون الاول ١٩٥٩، إلا ان تدخل الرئيس الأمريكي جون كندي شخصياً ولعدة مرات دفع الرئيس سوكارنو الى منحه العفو وإطلاق سراحه في تموز ١٩٦٢<sup>(٣٢)</sup>.

وفي عام ١٩٦٠ شهدت كوبا ضغوطاً إقتصادية كبيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بعض الإجراءات التي أريد بها عرقلة إستيراد السكر الكوبي، وشرعت بإدخال مجموعات الكوماندوز الى الجزيرة ليقوموا بتنفيذ مهمات التخريب والشروع بتدمير الجسور وسكك الحديد وإشعال النار في مخازن السلاح وتدمير المصافي ومصانع الكبريت، ومعامل الخشب وتسميم السكر وتدمير الفنادق كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة ضغط اقتصادية على كوبا، وعندما سُئِلَ مدير المخابرات الأمريكية عن غزو كوبا أمام مجلس الشيوخ عام (١٩٦٢) قال بأنه لا يستطيع الأجابة على السؤال قائلاً ( لانني لأعرف الحقائق )<sup>(٣٣)</sup>.

وفي فينتام من خلال خمسة عشر عاماً (١٩٦١-١٩٧٥) القت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة ١٥ مليون طناً من القنابل والقذائف، على فينتام أي مايزيد ثلاث

مرات عما القي في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتم اما بصورة كاملة وأما الى حد كبير تدمير ثلثي جميع القرى والبلدات في فيتنام الجنوبية، وقتل الآف الناس، وأستخدمت المبيدات على نطاق واسع في سير هذه الحرب الشاملة، من الغازات البرتقالية والزرقاء والبيضاء ، وجرى استخدام المبيد الاخضر الشديد السمومية ( ايجتيت اورينخ) الذي يحتوي على سم شديد الفعالية هو ديوكسين، ونفثت على الغابات الفيتنامية ٨٠ مليون لترًا من المبيدات ، وتحولت ملايين الهكتارات الى صحارى قاحلة، واصيب السكان الذين تعرضوا لمفعول الديوكسين بأمراض وراثية خطيرة تنعكس على صحة الأجيال الجديدة، بأمراض سرطانية ونفسية وجلدية وغيرها من الامراض الثقيلة الوطأة ، وأصبح من المتعذر نمو النباتات بصورة طبيعية بسبب تفتت التربة بصورة متزايدة، وتنتشر العواقب الضارة لتأثير المواد الكيميائية على مساحات شاسعة بفعل مجاري المياه وعواصف الريح.

وفي الولايات المتحدة نفسها اصيب اكثر من ١٠٠ الف شخص من الذين حاربوا في فيتنام بأمراض خطيرة نتيجة التسمم(بالمسحوق الاخضر)<sup>(٣٤)</sup>.

وفي آب عام ١٩٨١ قامت الولايات المتحدة الامريكية باستفزازات حربية ضد ليبيا اذ اسقطت المطاردات الامريكية من طراز أف-١٤ طائرتين تابعتين للقوات الجوية الليبية فوق خليج(سيدر) بحجة ان ليبيا تساند( الأرهاب الدولي) وأنها ضد سياسة (فرق تسد) الأمبريالية في افريقيا والشرق الاوسط كما إتهمتها بأنها وراء الحادث الأرهابي الذي وقع في مطار روما ومينا على الرغم من انها لم تملك أي ادلة تثبت ذلك معلنة أن ليبيا هي (نظام خارج عن القانون)، فعمدت إلى ارسال مجموعة من السفن الحربية والطائرات الحربية مستعرضة قوتها عام ١٩٨٦ أمام شواطئ ليبيا حيث حشدت (٣٠) سفينة حربية أمريكية ومن ضمنها حاملتي الطائرات (كورال سي) و(ساراتوغا) وطبقت الولايات المتحدة عقوبات إقتصادية على ليبيا، وفي العام نفسه "١٩٨٦" إعتدت الولايات المتحدة مرتين على ليبيا ، ونظمت في الوقت ذاته (مقاطعة دولية) ضد ليبيا<sup>(٣٥)</sup>.

أما على صعيد ماأحدثه العدوان الامريكي ضد العراق في ١٧/كانون الثاني من عام ١٩٩١ والذي تحالف معه(٣١) دولة لمواجهة الجيش العراقي ، وطبقاً للتقديرات العامة وإستقراء نتائج هذا العدوان فإن حجم الأضرار التي لحقت بالعراق في مختلف المواقع الأساسية ومنها البنى الأرتكازية والكثير من منشآت الدولة الأقتصادية والخدمية وحرقت الموجودات فيها كبيرة وبالغة الخطورة.



إن التخريب الذي أصاب منشآت ووحدات القطاع الاقتصادي من خلال التدمير المباشر الذي قامت به طائرات العدوان لم يكن الأسلوب الوحيد الذي لجأت اليه الولايات المتحدة الاميركية إنما سبقه في ذلك حصار إقتصادي أوقف جميع المعاملات التجارية الخارجية مع العراق، وبذلك اضطرت قطاعات الإنتاج إلى التوقف الجزئي وكذلك أعيد النظر في جميع خطط التنمية وتم وقف الكثير من المشاريع تحت التنفيذ والمشاريع المخطط لأنشائها، وعليه بدأت متغيرات الأقتصاد العراقي تأخذ طابعاً غير مستقر متأثرة بالظروف والاعباء الجديدة الناشئة عن التوقف الذي أصاب نشاط التجارة الخارجية عموماً وإنخفاض عوائد البلاد بالعملة الأجنبية. وكان هذا بحد ذاته من أكثر الوسائل التي لحقت بالعراق ضرراً إقتصادياً بالغاً، ويعد عدواناً صارخاً يدينه القانون الدولي وإعلانات الأمم المتحدة المتعلقة بتحريم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وكما اسلفنا<sup>(٣٦)</sup>.

إن توظيف التخريب الاقتصادي خدمة للأغراض السياسية لم يقتصر على الممارسات الأميركية فقط وإنما تعداها ليشمل الدول المتقدمة صناعياً ومثال ذلك فرنسا التي لها التاريخ الطويل في التدخل بالشؤون الداخلية لكثير من دول العالم ومنها الجزائر وموريتانيا حيث حاولت استخدام الكثير من وسائل التخريب الاقتصادي . وكانت الجزائر مثلاً حياً لذلك حيث لم تتوان فرنسا عن إحتواء الهوية الوطنية للجزائر وثقافتها متمثلة برموزها البارزة، اللغة العربية والدين الاسلامي في خط واحد مع عملية طرد الفلاحين المسلمين من مزارعهم الخصبة من السواحل الجزائرية الى الصحراء وجبال الاوراس، ولهذا لم يكن مصادفة أن يكون إستبدال الثقافة العربية الإسلامية بالثقافة الفرنسية الوجه الآخر لاستبدال زراعة القمح بزراعة الكروم وإعادة توجيه الإنتاج الوطني ليس لإشباع مزيد من حاجات الشعب الجزائري ولكن ليؤمن لأسواق فرنسا مزيداً من الخمر وللمستوطنين الفرنسيين مزيداً من الدخل<sup>(٣٧)</sup>.

يمكن ان نلاحظ مما تقدم بأن التخريب الاقتصادي وسيلة مهمة استخدمتها الولايات المتحدة الأميركية وبعض دول أوربا للاضرار بالأوضاع الداخلية لكثير من دول العالم، وهي تمثل جريمة تدينها قرارات وإعلانات الامم المتحدة الكثيرة، كما إن قوانين الدول تدين الفاعل أو الشريك من القوى المحلية أو الافراد وسنحاول الحديث عما تعرض له العراق من أفعال تخريبية عن هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً .

لقد تعرض العراق منذ استقلاله ولأسيما بعد عام ١٩٦٨ لمجموعة من التهديدات التي انطوى أغلبها على آثار تخريبية ذات طبيعة إقتصادية، وقد كانت الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا واسرائيل وإيران وبعض الدول العربية أبرز مصادر هذه التهديدات، ومع أنها

إستهدفت بشكل مباشر النظام السياسي إلا أنّ اساليبها وآثار إجراءاتها وطبيعتها مست مجمل النشاط الاقتصادي في العراق مثال ذلك الشركات الاحتكارية التي أدت دوراً مهماً في تخفيض أسعار النفط لغرض عدم تمكن العراق من زيادة إيراداته النفطية ومن ثم عرقلة تطلعه نحو الاسراع بعملية التنمية فضلاً عن عرقلة إمكانية الحصول على التقنية المتطورة ومنع الخبرات الأجنبية من مواصلة مساعدتها للعراق في إتمام او معالجة التوقفات في المشاريع وتوريد المواد الاحتياطية لأستمرار الإنتاج وديمومته .

وفي الأطار ذاته أدرك صانع القرار ( الاسرائيلي ) التحول السريع الذي توصل إليه العراق كدولة متطورة وقوة عسكرية وسياسية مؤثرة في تفاعلات المنطقة العربية، ومن هنا لم ينصرف الأهتمام ( الاسرائيلي ) إلى مراقبة تطور الاوضاع السياسية في العراق فحسب وانما أدى ذلك إلى حالة من التخوف والتحسب من تطور القدرة الاقتصادية والعسكرية العراقية ومحاولة التخلص منها ووجدت (إسرائيل) في ايران الأداة التي تمكنها من تحقيق ذلك الهدف ولذلك وقفت معها وبشكل مباشر او غير مباشر خلال الحرب العراقية الأيرانية عام ١٩٨٠م من خلال تزويدها بالسلاح، والأدوات الاحتياطية لطائراتها، وتقديم المساعدات في التخطيط العملياتي والتي كشفت عنها فيما بعد أحداث الطائرة الارجنطينية وفضيحة ايران كيت . ثم توجتها بضرب المفاعل النووي العراقي مرتين الأولى في ٣٠ ايلول ١٩٨٠ بطائرات مقاتلة ولم تكن الخسائر جسيمة، والثانية في ٧ حزيران عام ١٩٨١ بثماني طائرات طراز أف -١٦ اطلق عليها (الإسرائيليون) عملية (بابل) حيث دمرت مكان المفاعل النووي العراقي<sup>(٣٨)</sup>.

ثانياً // ٢- الشركات :-

تلعب الشركات والتكتلات الأقتصادية دوراً مؤثراً في تهديد الأمن السياسي والاقتصادي للكثير من دول العالم ، خصوصاً عندما تتعارض مصالحها الذاتية او مصالح الدول التي تملك رؤوس أموالها مع مصالح أو توجهات تلك الدول، ولذلك تسعى هذه الشركات من خلال وسائل عديدة لتوسيع غاياتها السياسية والأقتصادية فهي عندما تبيع تقنياتها للدول النامية على سبيل المثال فانها تبغي تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية في آن واحد<sup>(٣٩)</sup>.

لقد مارست بعض الدول دورها في مساعدة ومساندة هذه الشركات ومنها الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان التي سعت إلى تحقيق مصالحها التجارية والسياسية وهذا ماأفرزته وسائلها في النهب والأستثمار المنظم للثروات الطبيعية في دول العالم الثالث أبعداً إقتصادية وسياسية معاً<sup>(٤٠)</sup>.

فعلى صعيد الاقتصاد يعتبر أسلوب التبادل التجاري غير المتكافئ الذي تمارسه هذه الشركات في علاقاتها الدولية أسلوباً إقتصادياً تبغي فيه السيطرة والأحتكار، هذا فضلاً عن التأثير الكبير للتذبذب الشديد في أسعار السوق الرأسمالية العالمية والميل لهبوطها الدائم في أسواق الخامات والمواد الاساسية الذي من شأنه ان يكبد البلدان النامية خسائر مادية هائلة نظراً لاتباع الشركات الغربية سياسة التخفيض المنظم لأسعار هذه الخامات ورفع أسعار البضائع الصناعية الجاهزة وهذه السياسة هي التي ادت الى نهب ثروات البلدان النامية وتخريب اقتصادها وزعزعة إستقرارها الاقتصادي والسياسي<sup>(٤١)</sup>.

وتقوم العديد من الشركات العالمية بممارسة الغش أو الأحتيال في مجال التجارة الدولية والنقل البحري حيث بلغت الخسائر الناجمة عن مثل هذه الممارسات بنحو ثلاثة عشر مليار دولاراً في عام ١٩٨٤. وقد كانت دول العالم الثالث ومن بينها دول الخليج العربي ضحايا هذه الممارسات<sup>(٤٢)</sup>.

ومن الناحية السياسية مارست العديد من الشركات الكبيرة أدواراً مهمة في تغيير أنظمة الحكم لبعض البلدان أو في خلق ظروف ومناخات مهدت من خلالها لأحداث إنقلابات أو تعبير نتائج إنتخابات وغيرها مما يدخل في إطار التغيرات السياسية، فضلاً عن التحكم في سياسات التسعير وإغراق الدولة بالديون والقروض والتهديد بإعلان إفلاس الدولة أو إستخدام أساليب الحصار الاقتصادي<sup>(٤٣)</sup>.

والشركات فتتعل الأزمات وزيادة الاسعار وتقوم من خلال أساليبها السرية والعلنية وعلاقاتها النفعية بأجهزة الأعلام ووسائل الاتصال المختلفة بنشر الأشاعات وممارسة أساليب الحرب النفسية لكي تضمن نجاح مضارباتها وإحتكاراتها وخاصة المتعلقة منها بالطاقة. ناهيك عن أنها تقف وراء السلطة السياسية لأقوى بلد في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية. فقد تبين أخيراً أن ترشيح ( جيمي كارتر ) قد تم إعداده ضمن فترة طويلة عن طريق أشخاص يمثلون أعلى سلطة إقتصادية في البلاد وبينهم رؤساء بنوك وشركات كبرى ويتألفون من عشرة سياسيين فقط، بينهم الرئيس الامريكى الاسبق ونائبه للفرع الامريكى لما يسمى ( باللجنة الثلاثية ) التي أسسها عام ١٩٧٣ (دافيد روكفلر) وتولى إدارتها (زيفنوي برجنسكي) مستشار الامن القومي للرئيس الأسبق (جيمي كارتر)<sup>(٤٤)</sup>.

وفي غواتيمالا وبعد أن تسلم قيادتها ( جاكوبو رينتينز ) في الاول من آذار عام ١٩٥١ واصداره في ١٧ حزيران ١٩٥٢ المرسوم رقم ٩٠٠ حول الاصلاح الزراعي، الذي تقرر بموجبه إنتزاع ملكية مساحات معينة من الاراضي وإعادة توزيعها، تعرضت مصالح

شركة الفواكه المتحدة الأمريكية<sup>(٤٥)</sup> لتأثير مباشر، فهذا المرسوم جردها من حوالي ٩٠٠،٠٠٠ هكتار من الأراضي بتعويض قدره ٦٠٠،٠٠٠ دولار وجدته الشركة غير كاف مما دفع بهذه الشركة الى تبني حملة عنيفة ضد سياسة وحكومة (أريننز) تلتها في ذلك الصحافة الامريكية وقامت الشركة بتقديم الاموال اللازمة للقيام بأنقلاب بعد ان ضغطت على البيت الابيض لكي تمارس الولايات المتحدة عملاً انتقامياً ضد نظام (اريننز) ومما ساعد على ذلك أن وزير خارجية الرئيس (زينهاورجون) فوستر دالاس كان مساهماً في شركة الفواكه المتحدة فضلاً عن انه كان محامياً لها، ومن خلال سلسلة من الاجراءات والتخطيط لعملية الاطاحة بحكومة أغوايتمالا الأستراكية سابقاً ، وبعد تدخل وكالة المخابرات المركزية الامريكية وبدعم كامل ومساندة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تم إعداد الأرضية الملائمة للعملية الانقلابية حيث قام (١٥٠) من المرتزقة بقيادة العقيد (كارستيلو ارماس) بالبداة بعملية الاطاحة بحكومة اريننز وذلك في ١٧ الى ١٨ حزيران عام ١٩٥١، تساندهم الطائرات الامريكية التي دخلت في نيكارغوا لتمويه مساهمة الولايات المتحدة في المؤامرة<sup>(٤٦)</sup>.

وفي نهاية عام ١٩٥٧ بعد ان وضعت الحكومة الاندونيسية تحت اشرافها جميع المؤسسات (البنوك ومزارع الكاوتشوك) التي كانت تابعة لهولندا كرد على إحتلال الاخيرة لجزء من أندونيسيا هو (ايريان الغربية) بعد ان استولت على مصانع تكرير النفط وشبكة التوزيع التابعة لها (رويال داتش شل)، فضلاً عن مطالبة بعض المنظمات اليسارية بتأميم صناعة إستخراج النفط ودعم نشاط القطاع العام فقد ادى هذا الاجراء الى سخط الشركات الامريكية النفطية، فاخذت تطالب الولايات المتحدة بوقف المساعدات الاقتصادية الى أندونيسيا وفرض عقوبات عليها ولذلك اخذت بعض الصحف الأمريكية تدعو الى إغلاق السوق الامريكية أمام النفط الخام الأندونيسي ، وقد كانت الحملات التي تم شنّها ضد القوى الوطنية في اندونيسيا في خريف عام ١٩٦٥ وعمليات إغتيال القادة التقدميين أعمالاً متممة لتلك التهديدات وبالاتجاه الذي أدى لاحقاً الى تلبية كاملة لمصالح الشركات النفطية الامريكية والانكليزية والهولندية<sup>(٤٧)</sup>.

وعندما فشلت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في القضاء على النظام السياسي الكوبي عام ١٩٦٠ بقوة السلاح تمت الأستعانة بشركة (ستاندارد أويل كومباني أوف نيوجرسي) حيث وجهت هذه الشركة إنذاراً لم يسبق له مثيل إلى جميع شركات الملاحة البحرية طالبة منها فرض حصار، اقتصادي طويل الأمد، وقد تضمن الأنداز طلباً بعدم تأجير أية سفينة لنقل البضائع الى كوبا وتهديد أصحاب السفن الذين يخالفون الأنداز بعدم

نقل أية بضائع أمريكية على سفنهم ، ثم اتخذت الولايات المتحدة في ٦/٧/١٩٦٠ قراراً يوقف إستيرادات كمية السكر المتبقية لها من الحصة المحدد إستيرادها من كوبا عام ١٩٦٠ وبذلك حرمت كوبا حينها من بيع حوالي (٧٠٠) ألف طن من السكر ثمنها حوالي (٩٠) مليون دولار<sup>(٤٨)</sup>.

أما شركة (I-T-T) أي شركة الهواتف والبرق العالمية متعددة الجنسية فقد قامت بنقل مخاوفها إلى الرئيس الأمريكي نيكسون فيما يتعلق بنتائج فوز (سلفادورالبندي) رئيس الحزب الاشتراكي التشيلي على المصالح الأمريكية الاقتصادية هناك، كذلك إقترحت إنفاق مليون دولار في الانتخابات التشيلية عام ١٩٧٠ لتأمين هزيمته. وبعد نتيجة الانتخابات طلبت الحكومة الأمريكية من الشركة المذكورة أنفاً التعاون التام مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لمنع إرتقاء سلفادور الليندي إلى سدة الرئاسة. وقد قررت الحكومة الأمريكية والشركة معاً تركيز جهودها على تدمير الاقتصاد التشيلي ، علماً أن نائب رئيس الشركة في واشنطن (وليام في) قد إلتقى خمساً وعشرين مرة (هنري كيسنجر) ما بين عام ١٩٧٠ و ١٩٧٢ وإستخدمت الولايات المتحدة موقعها المهيمن في المؤسسات المالية العالمية لمنع إنسياب اعتمادات متعددة الجوانب أو أية مساعدة مالية أخرى الى تشيلي<sup>(٤٩)</sup> ، أما شركة (هاتويل كوربوريشن) الاميركية فقد لعبت دوراً قذراً يفوق ما عملته شركة (I-T-T) حيث أنتجت هذه الشركة شتى أنواع الأسلحة بما في ذلك القنابل العنقودية التي قصفت بها فيتنام ، ومن ثم جرى انتاج هذه القنابل في إسرائيل بتراخيص أميركية، وقد إستخدمت ضد اللبنانيين والفلسطينيين، وأن اصحاب هذه الشركة الأحتكارية هم من ممثلي الأوساط الرجعية المتنفذة للأولبفارشية المالية في الولايات المتحدة ، بما في ذلك اللوبي الصهيوني الذي يؤيد إسرائيل ، وعبر نظام متعدد الدرجات يرتبط نشاط هذه الشركة ايضاً بالشركتين الكبيرتين لإنتاج السيارات والاطارات في الولايات المتحدة (غودبير) و(امريكان موتورز) ، اللتين تقومان أيضاً بتنفيذ طلبيات البنتاغون تقدر قيمتها بالملايين، وفي الوقت ذاته تقع هذه الشركة ضمن أطر الصلات المالية لكبريات المصارف التجارية في العالم الرأسمالي، مثل (سي تي بنك) و(مورغان بنك) التي تمثل الى درجة معينة الاولبفاشية المالية الدولية.

إن هذه الشركات التي تنتج أسلحة الأباداة الجماعية والتي يتعامل معها الكثير من العرب تتحمل المسؤولية أمام البشرية عن ملايين الأرواح التي زهقت في آب عام ١٩٤٥ إستخدمت الولايات المتحدة السلاح النووي ضد اليابان ، وفي شباط عام ١٩٥٢ استخدمت سلاح البكتريولوجية في كوريا ، وفي شباط عام ١٩٦٨ أنتجت هذه الشركات المواد السامة

والمبيدات والغازات التي تشل الأعصاب، والأسلحة البكتريولوجية، وان كبريات الشركات الأمريكية المرتبطة بالجناح اليميني المتطرف للراسمالية العالمية، الذي لا يزال يفكر بمقولات القوة ( وتقسيم العالم حسب الراسمالية) وقد شرعت بآنتاج منتجات الموت والدمار بالجملة، ولقد كانت فيتنام ميداناً لأختبار هذه الأسلحة الرهيبة ، لهذا فإن الولايات المتحدة تكاد تكون العضو الوحيد في منظمة الامم المتحدة التي لم توقع على معاهدة إنزال العقاب جزاء إبادة الناس بالجملة التي اقرتها الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة في عام ١٩٤٨<sup>(٥٠)</sup> .

إن إستعراض مسلسل التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول يؤكد هذا النمط من التعاون بين الشركات والحكومة الأمريكية، فمثلاً قامت الحكومة الامريكية عام ١٩٥٠ من خلال وكالة المخابرات المركزية بعمل انتقامي من أعمال الحرب السرية ضد نظام بكين عندما استخدمت الشركة الغربية في تايوان كغطاء ومركز قيادة لعملياتها، وما ساعد على ذلك أن هذه الشركة كانت قد دربت وجهزت مجموعات (الكوماندوز) التي كانت تعمل في الصين نهاية عام ١٩٥٢، فضلاً عن المقاومة ضد النظام الماوي التي حصلت في (التبت) نهاية الخمسينات ، حيث نظمت وكالة المخابرات المركزية ودربت المئات من التبتين على حرب العصابات في جبال (كومورادو) ثم قامت بعد ان سلحتهم وجهزتهم بالمعدات الضرورية بمهمة داخل الاراضي التبتية المحتلة وذلك لأنهاك القوات الصينية، كما قامت الشركة المذكورة بجلب بعض التبتين للولايات المتحدة لتدريبهم تدريباً خاصاً على أعمال شبه عسكرية في (كامب هيل) لولاية كولورادو حيث كان اكثر من اربعة عشر الف تبتني يديرون وكالة المخابرات المركزية لحسابها على أمل غزو بلادهم، وقد كانت شركة النقل المدني الامريكية هي التي تقوم بتأمين إسقاط هؤلاء الكوماندوز بالمظلات وتمويلهم بالمؤن<sup>(٥١)</sup> وقد إستطاعت حكومة بكين من إلقاء القبض على عميلين لهذه الشركة هما (جاك دوني) و(ريتشار فيكتو) اثناء مهمة تمويل بعد أن تحطمت طائرتهما فوق الأراضي الصينية حيث حكمت على الأول بالسجن مدى الحياة والثاني عشرين عاماً لنشاطهما التخريبي والتجسسي ضد جمهورية الصين الشعبية، ولم تتم عملية تبادل الأسرى بين الصين وأمريكا لعدم الاعتراف بهما غير أن الصين أفرجت عن (ريتشارد فيكتو) بعد ان قضى مدة محكوميته، أما ( جاك دوني) فقد اطلقت السلطات الصينية سراحه عام ١٩٧٣ ليكون بجانب والدته المريضة، واثناء عودته إلى الولايات المتحدة صرح للصحافة انه كشف للسلطات الصينية بعد توقيفه كل ما يتعلق بنشاطات المخابرات الأمريكية ضد الصين<sup>(٥٢)</sup> .

وفي العراق كان النفط يوفر عوائد طائلة للشركات البريطانية قبل التأميم، ويستنزف من جهة أخرى جزءاً كبيراً من الإيرادات التي يفترض أنها توجه لخدمة التنمية وتطوير الاقتصاد العراقي، كما أن ذلك الواقع كان يشكل ورقة ضغط للتأثير على القرار السياسي والاقتصادي المستقل باعتبار ان موقع العراق يمكن أن يمنحه القوة في التأثير على القرار على مجريات الاحداث السياسية عموماً في المنطقة لذا كانت الحكومة البريطانية تسمى الحكومة العراقية بحكومة الشركات لأنها كانت قادرة على إقالتها متى شاءت اذا ما عجزت عن خدمة المصالح الغربية، وكان خبراء الشركات النفطية يقومون بمهام مزدوجة ذات طبيعة سياسية وتجسسية تحت غطاء الخبرة الفنية والعمل كمستشارين سربيين للإدارة البريطانية في رصد الأحداث ووضع المعالجات لها<sup>(٥٣)</sup>.

بعد عام ١٩٩١ أصبحت المنطقة الشمالية من العراق خارجة عن نفوذ السلطة المركزية، مما شجع الشركات الاجنبية العمل وتأسيس قاعدة إقتصادية ومخابراتية لها، وظفتها الى مابعد إحتلال العراق عام ٢٠٠٣. ومن أمثلة هذه الشركات هي شركة "بلاك ووتر" التي يديرها الملياردير " إريك برينس" الذي ينتمي للتيار المسيحي اليميني الراديكالي ، والذي كان أحد الممولين الأساسيين لحملة جورج بوش الابن الانتخابية، والاجنده اليميني المسيحي الصهيوني العريضة، ويذكر جيرفي سكيل في كتابه ام ماخيف في دور شركة " بلاك ووتر" في حرب أسماها جورج بوش رئيس الولايات المتحدة السابق، " حرباً صليبية" هو ان كبار منفيها يعملون وفق " أجندة " تهدف الى سيادة المسيحيين في العالم<sup>(٥٤)</sup> .

وخلاصة القول فأن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بأعمال تخريبية أينما وجدت وتستطيع أن نحدد هذه الاعمال بما يلي :-

١- إن الشركات متعددة الجنسيات تعني بزيادة أرباحها عن طريق إستغلال الثروات الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولاتعني بعد ذلك بمدى أهمية مشروعاتها للاقتصاد القومي للبلد الذي تقيم فيه هذه المشروعات، كما لاتعني بالآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن ان تترتب على تلك المشروعات وعلى سبيل المثال فأن الشركة متعددة الجنسية قد تعني بأقامة صناعة تحويلية لأنها تحقق لها ربحاً وتكلفه اقل، بينما تكون حاجة البلد المعني اكثر الحاحاً الى صناعة أساسية .

٢- ان الشركات متعددة الجنسية تنقل الى البلدان النامية، التي تمد نشاطها إليها التكنولوجيا التي قررت الأستغناء عنها، وفي الوقت نفسه فانها تحصل على ثمن باهض نظير ماتقدم من معرفة تقنية، حقيقة كانت أو وهمية، كما ان هذه الشركات

لا تهتم مطلقاً بمدى ملائمة ماتقدم من تكنولوجيا لظروف الأقتصاد القومي والمجتمع وقيمه، وأن الاعتماد عليها كمصدر وحيد أو سياسي للتكنولوجيا يوصي التكنولوجيا ويقتل روح الابداع والتجديد بل ان المعرفة الفنية ومايتصل بها من معدات وآلات وأدوات وقطع غيار تصبح بمثابة الحبل السري يربط صناعات البلدان النامية بالشركات متعددة الجنسية على نحو يجعل توسع هذه الشركات العامل المتحكم في تطور صناعات البلدان النامية .

٣- إن الشركات الدولية فيما تقوم به من مشروعات في البلدان النامية تفرض عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية مثل النشاطات السياحية والمصرفية والتجارية، وحين تهتم هذه الشركات بالصناعة فأنها تبيع سلعاً لاتستجيب لأحتياجات الجماهير الشعبية، ولسعاً ليست في متناول هذه الجماهير وانما تستهلكها الاقلية الغنية، وهكذا يؤدي الاعتماد عليها في مجال التصنيع الى الظاهرة التي يطلق عليها الاقتصاديون ظاهرة ( الاقتصاد المزدوج) حيث ينقسم الاقتصاد القومي إلى قطاعين إحداهما اقتصاد ( حديث) مرتبط عضوياً بالرأسمالية العالمية من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ومجالات التسويق ولايخدم الا نسبة محدودة من السكان، والثاني ( تقليدي) يسيطر عليه الجمود والتخلف ويضم غالبية السكان ولاسيما الفلاحين.

وبطبيعة الحال فإنه يواكب هذا الأزواج الأقتصادي إزدواج إجتماعي، حيث تزايد الفروق بين الطبقات وبصفة خاصة بين الاقلية الغنية المرتبطة بالمشروعات الأجنبية إرتباطاً إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً، وأغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية وإرتفاع الأسعار نتيجة لأرتباطها الوثيق بالأسواق العالمية، وتبني الاقلية الغنية أنماط الأستهلاك والسلوك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة فتدفع بالطبقات الوسطى والدولة والمجتمع كله في إتجاه إستهلاكي يبدد كل فائض إقتصادي يبقى بعد تحويل أرباح الشركات الدولية إلى بلدها الأصلي، وهكذا تتضاءل المدخرات المحلية ويزداد عجز الأقتصاد القومي عن الاعتماد على النفس كما ان هذا النهم الأستهلاكي يفتح المجال واسعاً أمام الأنحرافات الأجتماعية والأخلاقية بأشكالها المختلفة وخاصة الفساد والرشوة والبحث عن الكسب بأي طريق مهما كان غير مشروع<sup>(٥٥)</sup>.

٤- إن معظم الشركات متعددة الجنسية لاتكتفي بما تحصل عليه بالوسائل المشروعة، وإنما تلجأ إلى الأساليب غير المشروعة والملتوية وتعتمد كثيراً على الثروة على نطاق



لم يسبق له مثيل للتأثير على قرارات الحكام والمسؤولين وحملهم على قبول شروط أكثر غنباً أو إغماض العين عن المخالفات القانونية التي ترتكبها الشركة، أو دفع أسعار أعلى من مستوى أسعار السوق العالمية أو شراء سلع أقل جودة وإلى جانب الرشوة السافرة تجند تلك الشركات لخدمتها بمرتبات عالية أو عمولات سخية أعداداً لا يستهان بها من الفنيين والأداريين ورجال الأعمال والمهنيين والسياسيين المقربين للسلطة في البلد النامي الذي تعمل فيه .

٥- إن الشركات متعددة الجنسية تتدخل في توجيه سياسة البلاد النامية عامة في اتجاه رجعي موالى للمصالح الأمبريالية وتساعد بنفوذها وأموالها رجال الأحزاب السياسية الذين يرعون مصالحها بصرف النظر عن مصالح بلادهم ،كما تتفق مع بعض أجهزة الأمن لتستخدمها في البطش بالحركات الشعبية والتقدمية وفي مقاومة النظم ذات النزعة الوطنية .

٦- إلهاء بلدان العالم الثالث ببعض جوانب المسألة الصناعية كي تبقى الفاصلة بينها وبين هذه البلدان بنفس حجمها وصيغتها الحالية أو تعوق التقدم لردم هذه الفاصلة وتبقى الحركة بهذا الاتجاه بطيئة، ويتم هذا الإلهاء بطرق شتى منها تأخير الوصول في الزمن المحدد عن طريق تعطيل فعل العمل في الأنجاز أو عن طريق الخوض في مفاصل أو ميادين صناعية ليست لها أسبقية في المنظور الصحيح لما يجب أن يكون عليه العمل أو الدخول في استثمارات فاشلة لتعطيل رأس المال ومنعه من أن يستثمر بالشكل الصحيح وضمن أسبقياته الصحيحة<sup>(٥٦)</sup> .

ومن هذا المنطلق أكد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٣٢٨١ في دورتها الأعتيادية التاسعة والعشرين " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية" على أن للدول سيادة كاملة تمارسها بحرية على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية بما في ذلك " تنظيم نشاطات الشركات متعددة الجنسية في نطاق ولايتها القومية والأشراف عليها أو إتخاذ التدابير التي تكفل تنفيذ هذه النشاطات بقوانينها وقواعدها وأنظمتها، وتمشياً مع سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ولايجوز للشركات متعددة الجنسية ان تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مضيفة " .

#### الفرع الثاني

#### المصادر الداخلية

نقصد بهذه المصادر عموماً الأحزاب والقوى والجماعات والافراد التي تتحرك من خلال تنسيق دقيق ومسبق مع دولة أجنبية أو أكثر من أجل التمهيد إلى إختراق جدار الأمن الاقتصادي لدولة أخرى بهدف زعزعة الأستقرار فيها وخلق حالة تمهد لتغيير النظام السياسي. ولعل من نافلة القول إن أحداثاً كثيرة تتوارد هنا وهناك في العالم تتسم بطابع تخريبي له صفة اقتصادية وتؤلف جانباً من التهديدات الداخلية التي يتعرض لها الأمن القومي للدولة. وسنتناول أدوار تلك المصادر من خلال استقراء جوانب من التاريخ السياسي والاقتصادي للعالم.

أولاً :- نقابات ومنظمات وأحزاب معادية.

تؤدي النقابات والمنظمات والأحزاب ادوار مهمة على الصعيد الاقتصادي والسياسي من خلال دفع جماهيرها إلى القيام بما يؤدي إلى تأمين الدعم والأسناد إلى سياسات الدولة أو إلى خلق أوضاع يراد بها أن تنتهي إلى زعزعة الأستقرار فيها، فمثلاً عمدت وكالة المخابرات الاميركية منذ الستينات الى توظيف بعض النقابات في العديد من دول العالم الثالث خدمة لأهدافها ، وقد كان سبيلها إلى ذلك توظيف منظمات أميركية ، مثل اتحاد العمل الاميركي والمجلس الاميركي للمنظمات الصناعية للتاثير في حركة تلك النقابات ومن ثم الحركة النقابية العالمية خدمة لأهداف الولايات المتحدة ، وقد كان الدعم المالي أحد الادوات الاساسية في تحقيق ذلك<sup>(٥٧)</sup> .

كما ان الوسائل تناسب إمكانات وقدرات تلك التشكيلات السياسية، فمثلاً يمكن أن تؤدي النقابات أدوار مهمة في الأضطرابات السياسية من من خلال الأضرابات من العمل وماتسببه من أضرار بالغة في النشاط الاقتصادي، كما هو الحال بالنسبة لأسقاط حكومة ( شيدي جاغان ) في غويانا البريطانية في نيسان ١٩٦٣ حيث عمدت وكالة المخابرات الاميركية الى تشجيع نقابة موظفي ( غويان) التي تنتمي بدورها إلى منظمة أميركية هي السكرتارية العالمية لنقابات الموظفين على الأضراب الذي إستمر أربعة وثمانين يوماً وقد أنفقت وكالة المخابرات الاميركية أكثر من مليون دولار لتمويل وضمان عدم توصل العمال إلى إتفاق مع الحكومة مما أدى إلى إسقاطها في الانتخابات عام ١٩٦٤ بسبب تردي الوضع الاقتصادي في البلاد<sup>(٥٨)</sup> .

وفي جامايكا وظفت الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٩٧٥ الاضرابات العمالية في محاولتها إسقاط رئيس وزرائها ( ميشيل فاتيلي ) المعادي لها، ورافق تلك الأضرابات وكنتيجة لها الكثير من مظاهر التخريب الاقتصادي مضافاً إليها قطع المساعدات والقروض والأستثمارات التي كانت لها جميعاً نتائج مؤثرة في زعزعة الأستقرار السياسي والاقتصادي في ذلك البلد<sup>(٥٩)</sup>.

كما حصل الشيء نفسه ضد حكومة الرئيس المكسيكي ( ايشيفريا) في عام ١٩٧٥ حيث دفعت وكالة المخابرات الاميركية الكثير من عناصرها إلى قيادة إضراب الطلبة وما إرتبطت به من إحداث تخريب إقتصادي لبعض المؤسسات الحكومية وصولاً إلى إضعاف الحكومة المكسيكية التي عدتها الولايات المتحدة حكومة إصلاحية جداً<sup>(٦٠)</sup>.

ان ما قامت به الولايات المتحدة الأميركية لم يكن بهدف حماية مصالحها الاقتصادية في الخارج فقط ، بل تعدى ذلك إلى الهدف الأستراتيجي بالحصول على مواقع إستراتيجية توظف إلى خدمة نشاطاتها في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري ضمن إطار " العولمة" .

وبما أن عملية تعرض مصالحها في الخارج من الممكن وارد وطبيعي، بل يكون ذات مردودات سلبية عليها أحياناً، الا انها عملت على تكريس جهودها في ديمومة العلاقة والمحافظة على آليات ومصادر معلوماتها التي تؤدي أدوارها في تقوية البيئة الخارجية للولايات المتحدة وإضعاف البيئة الداخلية للدول والكيانات المستهدفة<sup>(٦١)</sup>.

كما إن عمليات توظيف الأحزاب (السياسية والدينية) لم يقتصر على الولايات المتحدة الأميركية، وإنما شمل دول أخرى لها دور فعال وكبير، فهناك إنكلترا التي مارست ولازالت تمارس دورها ولها إمكانيات عالية في هذا المجال، كذلك الأتحاد السوفيتي ( سابقاً). الذي عمل على توظيف الحزب الشيوعي انطلاقاً من مفهومه حول الاممية، وعناصره العاملة في الاتحادات والنقابات العمالية وهذا ماتم تشخيصه من احداث في فرنسا وإيطاليا واندونيسيا، كذلك في اليابان وجنوب شرق آسيا ودول أفريقية ذات الأنظمة الشيوعية، وكانت هذه المجاميع العاملة تحت مسميات نقابية أو إتحادات تشكل مصادر معلوماتية تارة وعناصر تعمل بإتجاه إثارة المشاكل عن طريق التظاهرات أو الأضرابات عن العمل بهدف تكبيد دولها خسائر مادية تلحق بالأقتصاد، أو خلق أزمة أمنية تؤدي إلى تدهور الحالة وقد تذهب إلى أبعد من ذلك في شل حركة مسار النظام السياسي في تلك الدولة تارة اخرى<sup>(٦٢)</sup>.

والعراق لم يكن في خارج المنظومة الدولية، بل تعرض كذلك كما في دول العالم الثالث الى هكذا ممارسات من قبل منظمات ونقابات لها ايدولوجيات وإستراتيجيات إقليمية ودولية ومنها وليس على سبيل الحصر هي :-

#### ١- الجمعيات والمنظمات الدينية

وقد تناول الباحث إحدى هذه المنظمات ذات الديانة السماوية اليهودية كغطاء لتميرير عملياتها السرية الصهيونية ذات البعد الأستراتيجي الذي يؤدي إلى تحقيق أحلامهم المريضة والمزيفة في مايسمى بأرض الميعاد، وهذا مادفع عدد من الحاخامين الى تأسيس جمعية يرأسها

الحاخام ( سلوموتيا دور ) ومعه الحاخام ( موشي ابراهيم ) والحاخام ( سلمان حولي ) و( يامين عبودي اصلان )، تقوم بجمع التبرعات لدعم الجمعيات والمنظمات الصهيونية السرية في الاراضي الفلسطينية، كما تعمل هذه الجماعات اليهودية إلى لأستقطاب الشباب اليهود في العراق، بهدف إعطائهم محاضرات في اللغة العبرية، والتاريخ اليهودي الذي لا يتقاطع مع توجهات الحركة الصهيونية العالمية، وتشجيعهم بالسفر الى فلسطين ، ويعمل القسم الآخر في العراق لجمع المعلومات ولتنفيذ مهمات مخبرائية واقتصادية وسياسية، ولم تكن هذه النشاطات إلا جزءاً من نشاطات أعم وأشمل وأكثر خطورة نفذتها ( الجمعيات ) بفعاليات قوامها التجسس والتخريب في العراق.

وهناك جملة معلومات تحصل عليها تلك الجمعيات لترسلها الى الدول أو العناصر التي تشرف على عملها ومنها :-

أ- التقارير المالية والاقتصادية والتي تضمنت كل ماله علاقة بهذه الامور من قوانين وأنظمة والميزانية العامة وثروة البلاد وأساليب العمل وعلاقة العمال بأصحاب العمل والشركات والاتفاقيات الدولية وتقارير خاصة بشركة نفط العراق والمفاوضات الجارية بين الحكومة وشركة النفط مع تقديم صور لحال عمال النفط .

ب- التقارير السرية والتي تناولت تحليل الشخصيات السياسية في العراق وعلاقاتهم ونشاطاتهم والأشخاص الملتقين حولهم والأحزاب السياسية ومبادئ كل حزب ونشاطه ودوره السياسي .

ت- التقارير العسكرية وتتضمن وصفاً عاماً عن القوة العددية للجيش وتسليحه وأهم الافكار السياسية فيه وكفاءة وحداته، وأهم الأتجاهات المؤثرة فيه وموقف قادته من قضية فلسطين، وخرائط واتفاقية رسم الحدود مع سورية وغيرها.

ث- التقارير الاجتماعية ذات العلاقة بالواقع الديني والمذهبي في العراق (٦٣).

## ٢- الاحزاب السياسية .

إن التهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمفرداتها الدقيقة التي يتعرض لها العراق تجسد في كثير من جوانبها تحديات مباشرة أو غير مباشرة للأمن الاقتصادي، فبعض الأحزاب إرتبطت مصالحها بمصالح جهات معادية وأصبحت أداة تنفذ سياسات تضر في كثير من الأحيان بمصالح العراق الاقتصادية وتثير مشاكل عديدة من شأنها زعزعة الأستقرار السياسي والاجتماعي وبرغم ان العراق خلال تاريخه السياسي شهد وجود حركات واحزاب سياسية ذات ايديولوجيات

مختلفة، إلا أن مايؤسف عليه هو انها لم تستطيع أن تهتدي إلى ما يجعل أثرها واضحاً وعميقاً في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وقد إتضح بالاضافة إلى ذلك أن أدواتها ذات طابع تخريبي مست الكثير من جوانب ومتغيرات النشاط الاقتصادي بأضرار بالغة، نتذكر منها تفجير الأبنية والمنشآت الاقتصادية سابقاً كما هو الحال بالنسبة لتفجير خط تغذية النفط في الدورة وتفجير وتعطيل الاتصالات المحورية في مدينة العمارة والبصرة ومعمل الورق في البصرة إضافة إلى تقديم الاستطلاعات عن المواقع الاقتصادية.

كما نفذت عناصر بعض الأحزاب السياسية عمليات ترويج العملة العراقية المزيفة وإدخالها من مناطق الحدود العراقية الإيرانية المتاخمة لمحافظة الجنوب، وكذلك في محافظات الحكم الذاتي وبدأت بتنشيط حالات المتاجرة بالسلع لقاء العملة العراقية المزيفة لتوسيع ساحة ذلك التعامل هذا من جانب ومن جانب آخر إرتبطت بهذه العملية أعمال سرقة مكائن والعدد الزراعية والسيارات والأجهزة التي تم تفكيكها من بعض الوحدات الاقتصادية والمعامل ونقل معداتها لاسيما في المحافظات الشمالية لبيعها إلى إيران وتسلم أثمانها بالعملة الورقية المزيفة، حتى أن بعض تلك الأحزاب دفعت رواتب بعض عناصرها بتلك العملة<sup>(٦٤)</sup>.

هذا إلى جانب أن الأحزاب السياسية المعادية قامت في العراق أيضاً في اطار التخريب الاقتصادي بترويج الشائعات الاقتصادية التي من شأنها زعزعة الاستقرار الاقتصادي وإثارة الفرع بين المواطنين لغرض خلق مشاكل ترهق الدولة وتشتت إهتماماتها وتزعزع الثقة بأجراءات الدولة الاقتصادية<sup>(٦٥)</sup>.

## ثانياً // أفراد وجماعات

### ١- الافراد :

ونقصد هنا الأفراد الذين يتولون مراكز قيادية مؤثرة في مجتمعات بعض الدول ويعمدون إلى التعاون مع دول أخرى لحماية المصالح المشتركة التي هي في الغالب إقتصادية وفي العموم يكون هؤلاء رجال دولة، ويذكر التاريخ بأن من هؤلاء الشخصيات السياسية رفيعة المستوى قد تلقى مبالغ تقدر بملايين الدولارات من وكالة المخابرات المركزية. ومن بين هذه الشخصيات يبرز (الملك حسين) ملك الأردن السابق بأنه تمتع بهبات الوكالة على مدى عشرين عاماً ابتداء من عام ١٩٥٦ ولنهاية عام ١٩٧٦، أوقفها بعد ذلك الرئيس الامريكي الأسبق كارتر وطلب من الأعلام عدم نشر الخبر رغم صحته. ولقد استخدمت هذه الأموال في تغطية جزء كبير من مصروفات الملك الشخصية.

ومقابل ذلك قدم الملك وعدد من موظفيه المعلومات إلى وكالة المخابرات المركزية التي كان لها مطلق الحرية في العمل في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية.

ولم يقتصر الحال على الملك الأردني بل تلقى كذلك نيس جمهورية زائير الأفريقية (جوزيف هوبوتوسي سيكو) مبلغاً قدره (٩٦٠,٠٠٠) تسعمائة وستون ألف دولار من الوكالة موزعة على مدى أربعة عشر عاماً، ورئيس جمهورية قبرص الأسبق (الأسقف مكاريوس) حيث أمنت له الوكالة عائداً شهرياً قدره مليون دولار أبان الستينات، كذلك ملك التبت (ديليه لاما) الذي هرب عام ١٩٥٩ إلى الهند. و(جوموكنياتا) رئيس جمهورية كينيا، و(نفوين فان يتو) رئيس جمهورية فيتنام الجنوبية و(تويس بوينهام) رئيس جمهورية غويانا<sup>(٦٦)</sup>. ورجال صناعة ونقابيين وقادة الطلبة والصحفيين أمثال (مصطفى وعلي أمين) نيس تحرير جريدة الأخبار المصرية اللذان قاما بإعطاء المعلومات المهمة والسرية إلى وكالة المخابرات الأمريكية المتمثلة بمسؤول السفارة الأمريكية (بروس تيلور أوريل) فقد تجسس مصطفى أمين لصالح أمريكا، أما والده (محمد بك يوسف) فقد سبقه في التجسس لصالح بريطانيا<sup>(٦٧)</sup> وهناك مئات السياسيين من بينهم وزراء ونواب وموظفين ورجال الشرطة وعسكريين قبلوا بأموال الوكالة (كرواتب) أو كمساعدة بسيطة، فقد إستلم الجنرال (فيتوميسلي)، رئيس الأستخبارات العسكرية الإيطالية السابق وزعيم الحزب الفاشي الجديد، إستلم على سبيل المثال (٨٠٠,٠٠٠) ثمانمائة ألف دولار من الوكالة عام ١٩٧٢، وقد كان السفير الأمريكي في روما (غراهام مارتان) هو الذي طلب من الوكالة المركزية مساعدة الجنرال الإيطالي مالياً في نضاله ضد المنظمات اليسارية، وكانت هذه الأموال تستخدم بشكل مزدوج، فبعض رجال السياسة يستخدمون جزءاً منها لنفقاتهم الخاصة والباقية لتعزيز منظماتهم<sup>(٦٨)</sup>. وكذلك لا تتوانى أجهزة المخابرات عن توظيف أفراد من ذوي الدخل الوطني لأغراض النفاذ إلى مختلف أنواع الفعاليات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لجمع المعلومات حول أهدافها ونشاطاتها وقدراتها<sup>(٦٩)</sup>، وكان (وليام كولبي) الرجل الذي أدار العمليات السرية لوكالة الأستخبارات المركزية الامريكية في الهند الصينية خلال الستينات لأكبر دليل على فذارة الأعمال التي إستخدمتها الولايات المتحدة ضد دول شرق آسيا للفترة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٢ وبموافقة البيت الأبيض، حيث جند حوالي ٣٠,٠٠٠ ألف من قبيلة (ميو) وقبائل أخرى للجيش السري في الوكالة وبأسناد الطائرات الأمريكية ضد (بايتت لاو) حيث قتل عشرات الألوف من الأوسيين وكان

معظم أنصاره من المرتزقة والمتقاعدين ومن موظفي شركة الطيران التي تملكها الوكالة<sup>(٧٠)</sup>.

وفي فيتنام كان الأمريكيان يستخدمون أساليب قذرة أيضاً وذلك بإقناع زعماء القبائل حيث كانوا يذهبون إلى زعماء القرى ويوعدونهم بالأراضي أو بإعطائهم الأموال إذا هم أفلحوا في إقناع رجال قبائلهم بالتطوع وهكذا أجبر الآلاف من الشباب الأوسيين الذي لم يتجاوز أعمارهم أكثر من الخامسة عشر على القتال لصالح الأمريكيان ، وفي حالة الرفض يجد زعماء القبائل أنهم مهددون بالانتقام وفي عام ١٩٧١ حرمت قرية بكاملها من إعطاء حصتها من الرز نتيجة عدم تعاونها، إضافة إلى استخدام وسائل أكثر تطرفاً في الاستجواب في طائرات هليكوبتر وذلك عن طريق قذف عدد معين من السجناء في الجو لأجبار الآخرين على الاعتراف وهكذا قتل الآلاف الفيتناميين غالبيتهم من الأبرياء عام ١٩٦٧-١٩٦٨ وقد اعترف (وليام كولبي)\* بنفسه أمام الكونكرس في عام ١٩٧١ حول إعدام أكثر من (٢٦) ألف في الفترة الممتدة من ١٩٦٧-١٩٧٢ رغم إن حكومة سايجون قد أعطت عام ١٩٧١ رقماً آخر قدره (٤٠,٩٩٤) ألف شخص<sup>(٧١)</sup>.

لقد كانت الولايات المتحدة تقوم قديماً وحديثاً باستأجار رجال بموجب عقود قصيرة الأجل وكانت هذه القوات العاملة بموجب عقود خليطاً من عسكريين سابقين ومغامرين ومرتزقة، كما أن بعض أفرادها كانوا يلحقون بوكالة المخابرات على سبيل الأعارة في القوات المسلحة، حيث كانت القوات الخاصة في الجيش الأمريكي ووحدات مكافحة رجال العصابات في البحرية والسلاح الجوي تقدم عدد كبير من هؤلاء المجندين وذلك لأن قداماء المحاربين في هذه الفروع كانوا يتميزون بأبرع المهارات العسكرية الحديثة وكان هؤلاء العسكريون يستقيلون في بعض الأحيان من الخدمة العسكرية وأنهم يعرفون أنهم سيعودون إلى القوات المسلحة في النهاية مع إعتبار السنوات التي خدموها في الوكالة عاملاً في ترقيةهم وتقاعدهم، وتعرف هذه العملية في أوساط الاستخبارات ( بمبادلة الخراف) وكانوا يكلفون بالمهمات القذرة ويدربون في معسكر بيرري ( المزرعة) في جنوب شرق ولاية فيرجينيا وفي ولاية (نورث كارولينا) لأعمال النسف واستعمال الأسلحة الثقيلة<sup>(٧٢)</sup>.

## ٢- الجماعات :

ومرة أخرى وقفت الولايات المتحدة الأمريكية وراء الإطاحة بنظام الوحدة الشعبية في تشيلي حيث نظمت وكالة المخابرات المركزية في أيلول عام ١٩٧٣ حملات دعائية ضد النظام رافقتها

أعمال تخريب إقتصادية وإرهاب قامت بها مجموعات شبه عسكرية تم خلقها وتدريبها وتجهيزها وتمويلها من قبل وكالة المخابرات المركزية بهدف الضغط على الجيش وقيادته التي تتحرك ضد ألندي، وقد أنطوت مهمات هذه المجموعات الرئيسية على إثارة حركات التمرد داخل البلد وتدمير المؤسسات الحكومية وتخريب بعض جوانب النشاط الاقتصادي. ومهاجمة المنظمات اليسارية وخلق ظروف ساعدت فعلاً في تحقيق الأنقلاب وقتل سلفادو ألندي<sup>(٧٣)</sup>.

وأنفقت الولايات المتحدة أكثر من مليار دولار على تسليح عصابات (الدوشمان) المضادة للثورة في نيكاراغوا، حيث تقدر المساعدات المالية لعصابات (الكونتراس) بمئات الملايين من الدولارات، في حين بلغت قيمة الأضرار المادية التي لحقت بهذا البلد ١,٥ مليار دولار بموجب المعطيات المتوفرة حتى تشرين الاول من عام ١٩٨٥<sup>(٧٤)</sup>.

ويتخذ التخريب شكله السياسي والاقتصادي من خلال تسخير الأتباع والوكلاء وبعض المنحرفين من أفراد المجتمع للقيام بالفعاليات التي تسهل تنفيذ المخططات الأجنبية في داخل الوطن أوالنشرات في الخارج التي تسيء إلى سمعة البلد ، كما يتخذ عمل هذه الفئات شكله المادي المباشر من خلال العمليات التي تهدف الى تعطيل عمل المرافق والمؤسسات الأساسية في الدولة وإفشاء الأسرار الأقتصادية وكشف النيات قبل أوانها<sup>(٧٥)</sup> ..

وعلى أثر (اتفاقية السلام) المشهورة التي هندسها الرئيس الأمريكي (كارتر) بين إسرائيل ومصر في عهد الرئيس السادات في (كامب ديفيد) فقد إستلمت مصر بزعامة الرئيس المصري أنور السادات رشوة من اسرائيل. هذه الرشوة التي تجمع من دافعي الضرائب الأمريكيين، حيث قامت ولاية (كولومبيا) بإرسال ما يزيد على ثلاثين بليون دولار لمصر، حتى تبقى في سلام مع إسرائيل، وحتى يكون بإمكان الصهاينة تحقيق نظامهم العالمي الجديد، إضافة إلى ذلك فان من المعروف إن أكثر من (٢٠) بليون دولار قد أرسلت بشكل غير مباشر كمساعدات من أجل تحسين مستوى معيشة الشعب المصري.

كما قام دافعي الضرائب الأمريكيين بتمويل (٦٠٠,٠٠٠) عنصر من عناصر البوليس السري المصري الذين لديهم كامل الصلاحيات لأطلاق النار وقتل وتعذيب وإعتقال أي إنسان، بناء على قانون (الادمبرالية)، فلا نندهش حين نجد إن مصر قد وقفت إلى جانب إسرائيل ضد العراق، ولا نندهش حين نجد ان وزارة الخارجية التي يسيطر عليها الصهاينة قد الغت كل الديون المستحقة على مصر لوقوفها إلى جانب إسرائيل<sup>(٧٦)</sup>.

ولا نندهش ماقامت به جماعة عصمت السادات وأولاده بأعمال تخريبية منها قيامها بالألتجار بالسوق السوداء والغش والتواطؤ في تنفيذ عقود التوريدات مع الحكومة والهيئات العامة، وإستيراد ألبنان



فاسدة ولحوم تالفة والإستيلاء على إنتاج مزارع الدولة للبيض والدجاج وإحتكار توريدها لبعض الفنادق الكبيرة، وكذلك الأستيلاء على منتجات مصانع الحديد والصلب والمواسير والأخشاب والأنتاج المدني للمصانع الحربية وإحتكار الأتجار فيها وتوزيعها<sup>(٧٧)</sup> ويسري هذا الحال على العراق ودول أخرى عربية وغير عربية.

وفي مصر أيضاً وأثناء اقتحام العدو الصهيوني لمدينة غزة قامت جماعة الحاج (أحمد الشناوي وولديه محمد ووليد) بتوريد خضروات مثلجة بأسم (لذه) إلى الجيش الإسرائيلي، وهي عبارة عن خضروات مجمدة وعلى شكل دفعات مستمرة ما بين ١٠، ١٧، ١٩ طن من مادة الفاصولية والفول وبأسم ( شركة الأتحاد الدولي للصناعات الغذائية المتكاملة) تحت مرأى ومسمع الحكومة المصرية المتمثلة بوزارة التجارة المصرية التي لم تعارض هذا العمل التخريبي الجبان الذي يقتل ويعوق ويشرد المئات من أبناء الشعب الفلسطيني في غزة معللين هذا النوع من التبادل التجاري جاء متفق مع اتفاقية (كامب ديفيد) ولم تكتفي هذه الشركة ولم تكتف وأفرادها بتصدير هذا النوع من البضائع باسم (لذه) بل قامت بإنشاء مصنع آخر في منطقة ( بنسويد) أسمته مصنع (البطل المجفف) والذي يقوم بجمع المحاصيل الغذائية من المزارع وتصديرها إلى إسرائيل<sup>(٧٨)</sup>.

ومن جانب آخر ومن خلال حرب ١٩٦٧ أخذت إسرائيل مجموعة من أسرى الجيش المصري في سيناء وأخضعتهم إلى عملية غسل الدماغ أثناء مدة الأسر، وبعد عودتهم إلى بلدهم كان بعضهم في الأقل مجنداً لخدمة مصالح وأهداف الكيان الصهيوني، وقد أستخدمت إيران هذه الطريقة الصهيونية، فعملت على غسل أدمغة بعض الجنود الأسرى العراقيين الذين أسروا في الحرب العراقية- الإيرانية والتي بدأت عام ١٩٨٠ وأرسلتهم عن طريق المنطقة الشمالية والأهوار للقيام بأعمال تخريبية داخل العراق وقد تم القبض على جماعة منهم وإعترفوا بما خطط لهم من قبل السلطات الإيرانية، وقد عرض التلفاز العراقي نماذج من هؤلاء المجندين بعد إعتراقاتهم التفصيلية حول أعمال التخريب التي تم تكليفهم بالقيام بها ولاسيما ضد المنشآت الاقتصادية في العراق لإرباك النظام السياسي وإفقاده السيطرة على زمام الحكم في الداخل<sup>(٧٩)</sup>.

## الخاتمة

تعد جرائم التخريب الاقتصادي الذي يكتسب أهمية كبيرة قد تفوق سواها من الجرائم الأخرى، وذلك لأنها تعد جرائم حضارية، مرهونة بنظام الدولة عندما تبلغ درجة معينة في سلم التطور الحضاري.

ومصادر هذه الجرائم (خارجية أو داخلية)، والتي تعمل ضمن إستراتيجية أو إيدولوجية قد أثرت أو تأثرت بها أدوات التنفيذ أو عملت معها عن طريق (الترغيب أو التهيب)، فإنها تهدف إلى إلحاق ضرر باقتصاد البلد المستهدف. وقد تدرك أدوات التنفيذ حجم الخسائر التي تلحق بشعوبها أو تدرك ذلك، فإنها تعد في المفهوم السياسي عناصر مرتزقة أو جواسيس يعملون لمصلحة المصادر الخارجية (دول وشركات) وفي المفهوم القانوني يصنفهم مجرمين يتم محاسبتهم وفق المواد القانونية المعمول بها محلياً أو دولياً .

أما الجهات الداعمة والمنفذة للجريمة والتي تقود عمليات التخريب (دول أو شركات) فإنها رغم الجرائم التي تقتربها إلا إن القانون نادراً ما يطالها أو يعجز القانون في مسائلتها أو معاقبتها، وهذا ما يشكل خرقاً للقانون الدولي، وانحرافاً في مسار هيئة الأمم المتحدة.

وإن جرائم التخريب الاقتصادي هي إحدى أشكال الإرهاب الذي يعد أداة في أيدي صناع القرار ولخدمة أهدافهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ذات إستراتيجية عنف محرمة دولياً، تحفزها بواعث عقائدية وإيدولوجية، وهناك جهات داعمة لمكافحة جميع أشكال الإرهاب متمثلة بالإتفاقيات الدولية التي لم ترتقي بعد إلى تطبيق العدالة كما ينبغي وكذلك القوانين المحلية.

يبين من متابعة الأحداث التي تجري على المستوى الدولي إن جريمة التخريب الاقتصادي ليست في إنحسار ، ولكنها في تزايد مستمر، وفي تهديد دائم للأمن واقتصاد الدول، يساعدها على ذلك سرعة وسهولة المواصلات بين الدول وإزدهار العلاقات الدولية في شتى مجالات الحياة ونجاح محترفي الأجرام في الإفادة من التقدم التقني العلمي والتكنولوجي في خدمة أغراضهم الإجرامية، وإن التخريب الذي يقع تنفيذاً لمشروع جماعي هو الصورة المثلى للجريمة المنظمة وأشدّها خطراً على كيان الدول في كافة المجالات، وهو الأمر الذي يستلزم معه ضرورة تضامن الجهود الدولية من أجل تفعيل دور الاتفاقيات الدولية - تحت رعاية الأمم المتحدة- التي يتطلب منها تصحيح مساراتها ، كي تتمكن من مكافحة مثل هكذا جرائم وغيرها ووضع التدابير والأجراءات اللازمة لدرء أخطارها ضماناً لإستقرار الدول وتحقيقاً لأمنها من أجل رفاهية الشعوب وتقدمها.

مما تقدم يرى الباحث من المفيد أن يطرح جملة مقترحات للأطلاع عليها من قبل الأفراد والجماعات ممن يدركون أو لم يدركوا خطورة جرائم التخريب الاقتصادي التي قد تلحق شعوبها و دولهم...، وكذلك الدول (كحكومات) قد تعرضت إلى هذه الجرائم وتعمل على الحد من هذه الجرائم أو القضاء عليها بالتعاون مع السلطات التشريعية والتنفيذية وكذلك مع الهيئات الإقليمية والدولية في تفعيل الاتفاقيات السابقة أو عقد مؤتمرات بهدف حماية دورها في التعاون مع الدول المعنية وإصدار قرارات صارمة ضد الدول التي تمارس هذه العمليات الإرهابية ضد غيرها..وهي كما يأتي :-

١. إقامة برامج توعية تكون موحدة الأهداف للدول التي تعرضت أو المستهدفة، كي تجنب شعوبها من الأنزلاق في مصادم المصادم (الخارجية والداخلية) لجرائم التخريب الاقتصادي.
٢. توضيح إستراتيجية المصادم (الخارجية والداخلية) وطرق إستخدامها للوصول إلى تحقيق أهدافها حتى وإن كانت الشعوب وقوداً لهذه الطرق والوسائل المستخدمة .
٣. الدعوة إلى ضرورة عقد مؤتمرات دولية وإقليمية لتمديد جرائم التخريب الاقتصادي التي تتعرض لها الدول والأضرار التي لحقت بها وعدم التهاون بها أو تركها تتراكم دون معالجة أو عقاب للجهات الداعمة للتخريب ( دول أو شركات )، وهذا يتوخى منه ما يأتي :-
  - أ. إطلاع الدول على نشاط الجهات الداعمة للتخريب إن كانت إقليمية أو دولية.
  - ب. للتوصل إلى قرار موحد ضد هذه الجهات الداعمة للتخريب وإحالتها إلى المحكمة الدولية لمقاضاتها والحصول على التعويض المادي والمعنوي الذي تعرضت لها الدولة جراء هذه الفعل الإجرامي.
  - ج. كي يكون هناك مؤثر لدى الدول الأخرى بان تأخذ حذرهما ولا تتعامل مع هكذا دول وشركات داعمة للتخريب .
- ٤ . إصدار قوانين صارمة جداً بحق ( أدوات التنفيذ الداخلية) تشمل حدودها القانونية أفراد عائلة الفرد من الدرجة الأولى والثانية، ويتم التوقيف عليها بإستمرار في وسائل الإعلام ولا يوجد هناك ضرر لو تم تدريبها ضمن المناهج الدراسية الأولية ، كي تكون رادعاً لهؤلاء.

## الهوامش

- ١- ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ص ٣٤٧ مادة (خرب).
- ٢- القرآن الكريم، سورة الحشر آية (١).
- ٣- القرآن الكريم، سورة النحل آية (٩).
- ٤- مأمون سلامة - قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ٩٨١-٩٨٢ ص ٢٩٨.
- ٥- د. رمسيس بهنام - القسم الخاص في قانون العقوبات - منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٢ ص ٦١.
- ٦- المستشار معوض عبد الثواب - الوسيط في شرح جرائم التخريب والاتلاف والحريق - الإسكندرية ١٩٨٢ - ص ٨٣.
- ٧- جندي عبد الملك - الموسوعة الجنائية ج ١ - ص ٧٥.
- ٨- القانون الجنائي السوفيتي - القسم الخاص - ترجمة د. صالح مهدي العبيدي ص ٣٩.
- ٩- د. صبيح مسكوني - فكرة عدم التدخل في القانون الدولي - مجلة الشرطة العدد ٤ تموز ١٩٦٩.
- ١٠- قانون الإصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ سنة ١٩٧٧ ص ٧٢.
- ١١- د. عاصي إبراهيم العاصي - جريمة التخريب الاقتصادي، رسالة دكتوراه، سنة ١٩٩٣، ص ٢٧.
- ١٢- د. فوزي رشيد - التشريعات العراقية القديمة بغداد ١٩٧٣، ص ٥.
- ١٣- جون ولسن - الحضارة المصرية - ترجمة أحمد فوزي - القاهرة، ص ٣٨٦.
- ١٤- د. عبد المنعم بدر والدكتور عبد المنعم البدرابي - مبادئ القانون الروماني - القاهرة ١٩٥٦، ص ٥٠٠.
- ١٥- د. محمد عبد الرحمن الجنيدل - في بحثه الموسوم منهج شيخ الإسلام أحمد بن تيمية في الدراسات الاقتصادية الإسلامية - المنشور في ندوة الاقتصاد الإسلامي - بغداد ١٩٨٣، ص ٣٨٩.
- ١٦- الداوداري - عبد الله بن البيك - كنز الدرر وجامع الضرر - تحقيق صلاح الدين المنجد، ط ٦، القاهرة، ١٩٦١، ص ٧٦.
- ١٧- د. عبدالعزيز الدوري - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي - دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت ط ١ سنة ١٩٦٩، ص ٧٣.
- ١٨- شيلفورد بيدويل - الحرب الحديثة - دراسة تحليلية للرجال والأسلحة والنظريات - ترجمة المقدم الركن مصطفى درويش - بيروت ط ١ سنة ١٩٨٥ ص ٢٦.
- ١٩- جان بابي - القوانين الأساسية للإقتصاد الرأسمالي - ترجمة شريف جنان ومحمد خليل قاسم وسعيد كامل وحليم طوسون - بغداد منشورات مكتبة النهضة سنة ١٩٩٧ ص ١٩١.
- ٢٠- د. إبراهيم العضاوي - محاضرة في الجوانب النفسية والاجتماعية في الحرب النفسية المعاصرة القيت لطلبة المعهد العالي لضباط قوى الأمن الداخلي عام ١٩٨٧.
- ٢١- د. صبيح مسكوني - فكرة عدم التدخل في القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٥.
- ٢٢- صلاح محمد نصر - فلسفة الجاسوسية ومقاومتها - الطبعة الثانية ص ٢٢٨، كذلك صلاح محمد نصر الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد - الجزء الثاني الطبعة الثانية سنة ١٩٦٧ ص ٤٩٢.
- \* برنامج عرضته الجزيرة الفضائية يوم الأربعاء المصادف ٢٠٠٩/٣/٤ بعنوان (أعتذار قاتل مأجور) يتحدث فيه العميل عن أسلوب إغتيال رؤساء دول العالم الثالث عند عدم الإمتثال لأوامر المخابرات الأمريكية بخصوص الجوانب الاقتصادية ولفترة خمسون عاماً قضاها العميل بتنفيذ أوامر سيادة في القتل.
- ٢٣- ميثاق الأمم المتحدة، المادة الثانية فقرة (٧).
- ٢٤- الفقرة (٦) من ميثاق الأمم المتحدة.
- ٢٥- الفقرة (١) من ميثاق الأمم المتحدة.
- ٢٦- الفقرة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة.
- ٢٧- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٤ في ١٤/١١/١٩٧٤ الخاص بتعريف العدوان وتعدد صورته.
- ٢٨- تعليقا على هذه القضية كتبه د. أحمد ابوالوفا محمد في المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٨٦ ج (٤٢) ص ٣٣٨-٣٨٧.
- ٢٩- د. تيزرا تكسورت - وكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A - المنشورات العالمية - لأن ستانكية لينة ١٩٧٨ ص ٧٨ وما بعدها.

- ٣٠- د. صبيح مسكوني - فكرة عدم التدخل في القانون الدولي، مجلة الشرطة العدد ٤ تموز ١٩٦٩ ص ١٩.
- ٣١- صلاح محمد نصر - الحرب النفسية - معركة الكلمة والمعتقد - الجزء الثاني - الطبعة الثانية ١٩٦٧ ص ٥٧٨.
- ٣٢- د. نيزرا تكسورت - مرجع سابق من ١٢٨ وما بعدها - كذلك صلاح محمد نصر - الحرب الاقتصادية في المجتمع الإنساني ، دار العلم القاهرة ١٩٦٥ ص ٣٣.
- ٣٣- صلاح محمد نصر - حرب العقل والمعرفة - الطبعة الثالثة ١٩٨٥ ص ٤٦١، كذلك ريتشارد نيكسون - نصر بلا حرب - إعداد وتقديم المشير محمد عبد الحكيم ابو غزالة - الطبعة الثانية ١٩٨٩ ص ٣٠٤.
- ٣٤- نوخوفيتش - جرائم تحت ستار البيزنس - دار التقدم ١٩٨٩ طبع في الاتحاد السوفيتي ص ٧٢.
- ٣٥- نوخوفيتش - جرائم تحت ستار البيزنس - مرجع سابق ص ١٦.
- ٣٦- محمود بكري - جريمة أمريكا في الخليج - الأسرار الكاملة - الطبعة الثانية يوليو ١٩٩١ ص ٦٩، كذلك أبو سلام أحمد عبد الله الإجمام الأمريكي في الخليج والحل الإسلامي - الطبعة الأولى عمان ١٩٩١ ص ٦٦.
- ٣٧- د. محمد إبراهيم منصور - محاولة تفسير الواقع الاقتصادي في العالم الثالث - بحث منشور في ندوة الاقتصاد الإسلامي - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٨٣ ص ٣٧.
- ٣٨- د. فخري رشيد المهنا - أوراق سياسية حول العدوان الفارس على العراق - مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٨٦، ص ٩٤ وما بعدها، كذلك د. حميدة سميح - الحرب النفسية الإيرانية -، في الحرب العراقية الإيرانية - بغداد ١٩٨٩ ص ١٥٣ وما بعدها.
- ٣٩- ميثوني - البلدان النامية وسياسة الغرب الاقتصادية ١٩٨١ ص ٧٩ وما بعدها .
- ٤٠- نادية مرسي - نشاطات الشركات متعددة الجنسية في مصر ١٩٨٦ - مجلة المنار ص ٩٠ كذلك أ.د. ديمتريف ( أميراطورية الاحتكارات متعددة الجنسية - تأثيرات الشركات المتعددة الجنسية على التنمية الاقتصادية) مجلة ( النفط والتنمية) السنة السادسة العدد ١ - ١٩٨٠ ص ٧٥-٨٤.
- ٤١- فايز محمد علي - الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية ١٩٧٩ بغداد ص ٥٥.
- ٤٢- صلاح لبيب - الاحتيال البحري والغش في التجارة الدولية - مجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٨٥ ص ١٠.
- ٤٣- نادية مرسي - نشاطات الشركات متعددة الجنسية في مصر - المنار - مصدر سابق ص ٩٢.
- ٤٤- إن أهم الشركات الكبرى في ذلك الوقت هي: تتشاز منهاتن بنك، بنك أوف تكساس، الشتروفنس، اكسون، هوليت باكرا .. سمير كرم - الشركات متعددة الجنسية - معهد الإنماء العربي - التقارير الاقتصادية ١٩٨١ ص ٧٦.
- ٤٥- وهي واحدة من أهم الشركات الأمريكية في القارة الجنوبية والتي عرفت بأسم (البويلز البيوفو) وكانت تمارس تأثيراً اقتصادياً وسياسياً في هذا البلد - فكتور مارشيتي وجون دماركس - الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب، دار المتحدة للنشر ١٩٨٦.
- ٤٦- محمد السيد سعيد - الشركات متعددة الجنسية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ص ٣٤٢، ٣٤٣.
- ٤٧- فايز محمد علي - الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية - مرجع سابق ص ١٠٩ وما بعدها.
- ٤٨- صلاح محمد نصر - حرب العقل والمعرفة - مرجع سابق ص ١٠٨.
- ٤٩- جورج الراسي - الأستراكية والشركات متعددة الجنسية - مطبعة الأديب البغدادي ١٩٧٧ ص ١٨٦ - دنيزراتكسورت - وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - مرجع سابق ص ١٠٢ وما بعدها.
- ٥٠- نوخوفيتش - جرائم تحت ستار البيزنس - مصدر سابق ص ٧١ وما بعدها.
- ٥١- فكتور مارسيني وجون دماركس - الجاسوسية تتحكم بالشعوب - مرجع سابق ص ١٦٧.
- ٥٢- دنيزراتكسورت - وكالة المخابرات الأمريكية C.I.A. المنشورات العالمية الان ستاتكية لئه ص ١٢٦.
- ٥٣- د. محمد مغربي - السيادة الدائمة على مصادر النفط - دراسة في الامتيازات النفطية بالشرق الاوسط والتغير القانوني - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٣ ص ٥١. د. ماهر صالح علاوي شركات النفط الوطنية في البلدان المنتجة ودورها في مواجهة التخريب الاقتصادي للقوى الاجنبية - مجلة الأمن القومي - العدد الثالث ١٩٨٠ ص ٢٠.
- ٥٤- جيرمي سكيل، شركة بلاك ووتر ... المرتزقة قادمون، ترجمة فاطمة نصر وحسام ابراهيم، دار سطور ، القاهرة، ط/ ١ سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٣٢.

- ٥٥- سمير كرم- مرجع سابق ص ٧١-٧٢.
- ٥٦- عبدالامير عبد الحسن ابراهيم - النظام الاقتصادي الدولي واستغلال موارد الدول النامية- جريدة الثورة - عدد يوم ٣٠/٨/١٩٩١ ص٣.
- ٥٧- صلاح محمد نصر- حرب العقل والمعرفة - الطبعة الثالثة- مرجع سابق ص ٥٠٢ كذلك أنظر دنيزانكورت - وكالة المخابرات المركزية الامريكية - مرجع سابق ص ٥٦ وما بعدها .
- ٥٨- فكتور مارشيتي وجون د. ماركس- مرجع سابق ص ٧٧.
- ٥٩- دنيزانكورت - وكالة المخابرات المركزية الامريكية- مرجع سابق ص ٩٦ .
- ٦٠- صلاح محمد نصر- الحرب الخفية- فلسفة الجاسوسية ومقاومتها - مرجع سابق ص ٢٢٨.
- ٦١- مايكل كليز- مابعد عدة فيتنام - اتجاهات التدخل الامريكي في الثمانينات ترجمة الدكتور محجوب عمر- الطبعة الاولى ١٩٨٢ ص ٨٧ وما بعدها.
- ٦٢- صلاح محمد نصر- حرب العقل والمعرفة - مرجع سابق ص ٥٠١.
- ٦٣- د. فاضل البراك المدارس اليهودية والايرائية في العراق -دراسة مقارنة - بغداد ١٩٨٤ ص ٤٤.. كذلك د. فاضل البراك- استراتيجية الامن الداخلي - بغداد ١٩٨٠ ص ٣٣ وما بعدها.
- ٦٤- مقدم الشرطة الحقوقي رشيد عبدال عزو- جرائم تزيف العملة - مجلة قوى الامن الداخلي - العدد ٥٧ سنة ١٩٨٦ ص ١٦.. كذلك الخبر المصور الذي ينشر في جريدة الثورة العدد ٧٨٤٧ بتاريخ ٣/٢/١٩٩٢ ص ٦.. كذلك اكرم عبدالرزاق المشهداني تزيف المسكوكات - مجلة الشرطة العدد ٢٧ سنة ١٩٧٤ ص ٣٨.
- ٦٥- خيرى صالح داود- الشائعات والمجتمع - دراسة تحليلية ونفسية بغداد ١٩٨٨ ص ١٤ وما بعدها. كذلك رياض احمد يحيى - حرب الاشاعة- بحث مقدم الى المعهد العالي لضباط قوى الامن الداخلي - بغداد ١٩٨٤ ص ٢٠ وما بعدها.
- ٦٦- تعليق قام به لحساب صحيفة الواشنطن بوست (بوب وودارد) وهو احد الصحفيان اللذان كشفوا قضية ووترغيت يتعلق (بعمليات التمويل السرية) التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية الى شخصيات سياسية رفيعة المستوى.. دنيزرا تكسورت ووكالة المخابرات المركزية الامريكية C.I.A مرجع سابق ص ٧٥.. كذلك حديث محمد حسنين هيكل برنامج عرضته الجزيرة الفضائية يوم الخميس المصادف ٣/١٢/٢٠٠٩.
- ٦٧- دنيزرا تكورت-وكالة المخابرات المركزية- مرجع سابق ص ٧٥.
- ٦٨- دنيزرا تكورت- مرجع سابق ص ٧٦.
- ٦٩- صلاح محمد نصر- حرب العقل والمعرفة - مرجع سابق ص ٤٦٠.
- ٧٠- فكتور مارشيني دجون د. ماركس - الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب- مرجع سابق ص ٢٦٨.
- \*- كان (وليام كوبي) الرجل الذي ادار العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية في الهند الصينية خلال الستينات علماً بأنه تخرج من جامعتي برتستون وكولمبيا في القانون وبدا العمل في مهنة الاستخبارات خلال الحرب العالمية الثانية.
- ٧١- دنيزرا تكوت - وكالة المخابرات الامريكية C.I.A مرجع سابق ص ١٤٦-١٤٧.
- ٧٢- فكتور مارشيتي وجون ماركس- الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب - مرجع سابق ص ١٣٣.
- ٧٣- رمضان لاوند- الحرب العالمية الثانية عرض مصور- دار العلم للملايين - الجزء الثاني تشرين الثاني ١٩٨٩ ص ٥٧٩.
- ٧٤- نوفوفيتش- جرائم تحت شعار البيزنس- دار التقدم موسكو- ترجمة فهد كم نعيش ١٩٨٩ ص ٧٢.
- ٧٥- صلاح محمد نصر- الحرب الاقتصادية في المجتمع الانساني - دار العلم في القاهرة سنة ١٩٦٥ - ص ٣٠٧- كذلك موسى زناد- القواعد العسكرية الاجنبية - مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع - بغداد ١٩٨٥ ص ٥٤ .
- ٧٦- تقرير فريق ثورت بونيت (نورد ديفيز) - درع الصحراء والنظام العالمي الجديد - ترجمة محمد الطاهر دمنية سمارة- الطبعة الاولى عمان ١٩٩١ ص ٦٣-٦٤.
- ٧٧- سعد البرزار - الحرب السرية - خفايا الدور الاسرائيلي في حرب الخليج - مركز العالم الثالث للدراسات والنشر- لندن ١٩٨٥ ص ٢٣٤-٢٣٦.

٧٨- تحقيق اجراء الصحفي (اكرم خميس) والذي اشار له د. صفوت حجازي في برنامج ظهر على فضائية ( الناس) من يوم الاحد المصادف ٢٠٠٩/٢/٢.

٧٩- د. حميده سميسم - الحرب النفسية الايرانية- في الحرب العراقية الايرانية- مرجع سابق - ص ٤٨ .

## المصادر :

- ١- إين منظور - لسان العرب، مادة (خرب).
- ٢- القرآن الكريم ، سورة الحشر آية (١) .
- ٣- القرآن الكريم، سورة النحل آية (٩).
- ٤- مأمون سلامة - قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ١٩٨١.
- ٥- د. رمسيس بهنام - القسم الخاص في قانون العقوبات - منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٢.
- ٦- المستشار معوض عبد التواب - الوسيط في شرح جرائم التخريب والاتلاف والحريق - الإسكندرية ١٩٨٢.
- ٧- جندي عبد الملك - الموسوعة الجنائية ج ١.
- ٨- القانون الجنائي السوفيتي - القسم الخاص - ترجمة د. صالح مهدي العبيدي مطبعة جامعة بغداد- ١٩٨٤.
- ٩- د. صبيح مسكوني - فكرة عدم التدخل في القانون الدولي- مجلة الشرطة العدد ٤ اتموز ١٩٦٩.
- ١٠- قانون الإصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ سنة ١٩٧٧.
- ١١- د. عاصي إبراهيم العاصي - جريمة التخريب الاقتصادي، رسالة دكتوراه، سنة ١٩٩٣.
- ١٢- د. فوزي رشيد- التشريعات العراقية القديمة بغداد ١٩٧٣.
- ١٣- جون ولسن- الحضارة المصرية - ترجمة أحمد فوزي- القاهرة.
- ١٤- د. عبد المنعم بدر والدكتور عبد المنعم البدرابي- مبادئ القانون الروماني - القاهرة ١٩٥٦.
- ١٥- د. محمد عبد الرحمن الجنيدل- في بحثه الموسوم منهج شيخ الأسلام أحمد بن تيمية في الدراسات الاقتصادية الإسلامية- المنشور في ندوة الأقتصاد الإسلامي - بغداد ١٩٨٣.
- ١٦- الداوداري - عبد الله بن البيك - كنز الدرر وجامع الضرر- تحقيق صلاح الدين المنجد، ط٦، القاهرة، ١٩٦١.
- ١٧- د. عبدالعزيز الدوري - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي- دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت ط١ سنة ١٩٦٩.
- ١٨- شيلفورد بيدويل - الحرب الحديثة - دراسة تحليلية للرجال والأسلحة والنظريات - ترجمة المقدم الركن مصطفى درويش- بيروت ط١ سنة ١٩٨٥.
- ١٩- جان بابي - القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي- ترجمة شريف جنان ومحمد خليل قاسم وسعيد كامل وحليم طوسون - بغداد منشورات مكتبة النهضة سنة ١٩٩٧.
- ٢٠- د. إبراهيم العضاوي- محاضرة في الجوانب النفسية والاجتماعية في الحرب النفسية المعاصرة القيت لطلبة المعهد العالي لضباط قوى الأمن الداخلي عام ١٩٨٧.
- ٢١- صلاح محمد نصر- فلسفة الجاسوسية ومقاومتها - الطبعة الثانية.
- ٢٢- صلاح محمد نصر الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد- الجزء الثاني الطبعة الثانية سنة ١٩٦٧.
- ٢٣- ميثاق الأمم المتحدة.
- ٢٤- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٤ في ١٤/١١/١٩٧٤ الخاص بتعريف العدوان وتعدد صورته.
- ٢٥- د. أحمد أبو الوفا محمد - المجلة المصرية للقانون الدولي - ١٩٨٦.
- ٢٦- د تيزرا تكسورت - وكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A- المنشورات العالمية - ألان ستانكيه ليته ١٩٧٨.
- ٢٧- صلاح محمد نصر- الحرب الاقتصادية في المجتمع الإنساني ، دار العلم القاهرة ١٩٦٥.
- ٢٨- ريتشارد نيكسون- نصر بلا حرب- إعداد وتقديم المشير محمد عبد الحكيم ابو غزالة- الطبعة الثانية ١٩٨٩.
- ٢٩- نوخوفيتش- جرائم تحت ستار البيزنس - دار التقدم طبع في الاتحاد السوفيتي- ١٩٨٩.
- ٣٠- محمود بكري - جريمة أمريكا في الخليج - الأسرار الكاملة- الطبعة الثانية يوليو ١٩٩١.

- ٣١- أبو سلام أحمد عبد الله الإجرام الأمريكي في الخليج والحل الإسلامي - الطبعة الأولى عمان ١٩٩١.
- ٣٢- د. محمد إبراهيم منصور - محاولة تفسير الواقع الاقتصادي في العالم الثالث - بحث منشور في ندوة الإقتصاد الإسلامي - معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٨٣.
- ٣٣- د. فخري رشيد المهنا - أوراق سياسية حول العدوان الفارسي على العراق - مطبعة الأديب - بغداد ١٩٨٦.
- ٣٤- د. حميدة سميسم - الحرب النفسية الإيرانية، في الحرب العراقية الإيرانية - بغداد ١٩٨٩.
- ٣٥- ميتوني - البلدان النامية وسياسة الغرب الاقتصادية ١٩٨١.
- ٣٦- نادية مرسي - نشاطات الشركات متعددة الجنسية في مصر ١٩٨٦ - مجلة المنار ١٩٨٦.
- ٣٧- د. ديمتريف ( أميراطورية الإحتكارات متعددة الجنسية - تأثيرات الشركات متعددة الجنسية على التنمية الاقتصادية ) مجلة (النفط والتنمية) السنة السادسة العدد ١ - ١٩٨٠.
- ٣٨- فايز محمد علي - الشركات الرأسمالية الإحتكارية والسيطرة على إقتصاديات البلدان النامية ١٩٧٩.
- ٣٩- صلاح لبيب - الإحتيال البحري والغش في التجارة الدولية - مجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٨٥.
- ٤٠- سمير كرم - الشركات متعددة الجنسية - معهد الإنماء العربي - التقارير الاقتصادية ١٩٨١.
- ٤١- فكتور مارشيني وجون دماركس - الجاسوسية تتحكم بالشعوب - دار المتحدة للنشر ١٩٨٦.
- ٤٢- محمد السيد سعيد - الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - ١٩٨٥.
- ٤٣- د. محمد مغربي - السيادة الدائمة على مصادر النفط - دراسة في الامتيازات النفطية بالشرق الاوسط والتغير القانوني - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٣.
- ٤٤- د. ماهر صالح علاوي شركات النفط الوطنية في البلدان المنتجة ودورها في مواجهة التخريب الاقتصادي للقوى الاجنبية - مجلة الأمن القومي - العدد الثالث ١٩٨٠.
- ٤٥- جيرمي سكيل، شركة بلاك ووتر ... المرترقة قادمون، ترجمة فاطمة نصر وحسام ابراهيم، دار سطور ، القاهرة، ط/١ سبتمبر ٢٠٠٧.
- ٤٦- عبدالامير عبد الحسن ابراهيم - النظام الاقتصادي الدولي واستغلال موارد الدول النامية - جريدة الثورة - عدد يوم ١٩٩١/٨/٣٠.
- ٤٧- صلاح محمد نصر - حرب العقل والمعرفة - الطبعة الثالثة ١٩٨٥.
- ٤٨- د. فاضل البراك المدارس اليهودية والايرانية في العراق - دراسة مقارنة - بغداد ١٩٨٤.
- ٤٩- د. فاضل البراك - المدارس اليهودية والايرانية في العراق - دراسة مقارنة - بغداد ١٩٨٤.
- ٥٠- رشيد عبدال عزو - جرائم تزيف العملة - مجلة قوى الامن الداخلي - العدد ٥٧ سنة ١٩٨٦.
- ٥١- اكرم عبد الرزاق المشهداني تزيف المسكوكات - مجلة الشرطة العدد ٢٧ سنة ١٩٧٤.
- ٥٢- خيرى صالح داود - الشائعات والمجتمع - دراسة تحليلية ونفسية بغداد ١٩٨٨.
- ٥٣- رياض احمد يحيى - حرب الاشاعة - بحث مقدم الى المعهد العالي لضباط قوى الامن الداخلي - بغداد ١٩٨٤.
- ٥٤- محمد حسنين هيكل - حديث للجزيرة الفضائية يوم الخميس المصادف ١٢/٣/٢٠٠٩.
- ٥٥- رمضان لاوند - الحرب العالمية الثانية عرض مصور - دار العلم للملايين - الجزء الثاني تشرين الثاني ١٩٨٩.
- ٥٦- صلاح محمد نصر - الحرب الاقتصادية في المجتمع الانساني - دار العلم في القاهرة سنة ١٩٦٥.
- ٥٧- موسى زناد - القواعد العسكرية الاجنبية - مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع - بغداد ١٩٨٥.
- ٥٨- تقرير فريق تورث بونيت (نورد ديفيز) - درع الصحراء والنظام العالمي الجديد - ترجمة محمد الظاهر دمنية سمارة - الطبعة الاولى عمان ١٩٩١.
- ٥٩- سعد البراز - الحرب السرية - خفايا الدور الاسرائيلي في حرب الخليج - مركز العالم الثالث للدراسات والنشر - لندن ١٩٨٥.
- ٦٠- تحقيق اجراه الصحفي (اكرم خميس) والذي اشار له د. صفوت حجازي في برنامج ظهر على فضائية ( الناس ) من يوم الاحد المصادف ٢/٢/٢٠٠٩.